



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للآيكان
التقرير النهائي
الإصدار : 2.0
الحالة: مسودة نهائية
آخر تحديث: 28 يناير 2009

مراجعة اللجنة الاستشارية العامة

التقرير النهائي

لمجموعة العمل الخاصة بمراجعة اللجنة الاستشارية
العامة بشأن

تحسينات اللجنة الاستشارية العامة

فبراير 2009



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للأيكان
التقرير النهائي
الإصدار : 2.0
الحالة: مسودة نهائية
آخر تحديث: 28 يناير 2009

- 3.1 الخلفية 3
2. ملخص النقاط الرئيسية التي جاءت في التقرير النهائي 5
3. تعليقات عامة 6
- 3.1 هل للجنة الاستشارية العامة غاية ثابتة في هيكل منظمة الأيكان؟ 6
- 3.2 ما هي التغييرات المطلوب إدخالها على الهيكل أو العمليات لتحسين فاعلية اللجنة الاستشارية العامة؟ 7
- 3.2.1 التغييرات بداخل اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت 7
- 3.2.2 التغييرات داخل هيكل الأيكان الأوسع نطاقاً 11
4. الاستجابات المحددة لتوصيات ويست ليك 16
- الملحق الأول: ميثاق المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة التابعة للجنة الحوكمة بالمجلس (أقرها المجلس بتاريخ 30 أبريل 2008) 22
- الملحق الثاني: مجموعة العمل لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة - ملخص سريع للمشاورات والتعليقات التي وردت حتى الآن 24
- الملحق الثالث: موافقة من جانب كال أوبرياخ، عضو المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية 29

1. الخلفية

كجزء من برامج المراجعة التي تقوم بها، تتولى تقوم منظمة الأيكان (ICANN) في الوقت الحالي بمراجعة اللجنة الاستشارية العامة. وتمثل هذه المراجعات جزءاً من برنامج منظمة الأيكان (ICANN) بشأن التحسين المستمر والتي ترمي إلى ضمان إجراء عمليات الفحص المستقلة لدور وتشغيل العناصر الرئيسية لمنظمة الأيكان (ICANN). ويتم إجراء هذه المراجعات بطريقة موضوعية يقوم بها المراجعون المستقلون، بتوجيه من المجلس المخصص بشروط مرجعية المراجعة، مع إتاحة الفرصة لإبداء التعليقات العامة حول نتائج هذه المراجعات والتحسينات المقترحة.

وكما هو موضح في المادة الرابعة، القسم 4 من لمنظمة ICANN، فإن "الهدف من هذه المراجعة، المفترض أن يتم إجراؤها وفقاً للمعايير والقياسات التي يحددها المجلس، هو تحديد (1) إن كانت للمنظمة غاية ثابتة في هيكل منظمة الأيكان، و(2) إن أمكن ذلك، إن كان هناك الرغبة في إجراء أية تغييرات في هيكل أو عمليات المنظمة من أجل تحسين مستوى فاعليتها."

في يناير 2008، قام مجلس منظمة الأيكان (ICANN) بتعيين شركة ويست ليك كونسلتنج ليميتد لمباشرة المراجعة الخارجية المستقلة الخاصة باللجنة العامة.

وفي يوليو 2008، تم نشر [التقرير الذي يلخص النتائج البحثية التي توصلت إليها المراجعة المستقلة](#) والذي يحتوي على المقترحات بشأن الإجراءات اللازمة

وعقب قرار المجلس في اجتماعه الذي عقد في ليشبون في مارس من عام 2007، تبنت لجنة الحوكمة بالمجلس (BGC) نموذجاً للمجموعة العاملة لتسهيل إجراء المراجعة. ويتوقف عمل المجموعة العاملة على خبرة أعضاء المجلس الحالي والأعضاء السابقين للقيام بهذه المهام. في يناير 2008، اختارت لجنة الحوكمة بالمجلس (BGC)، وأعتد المجلس هذا الاختيار، الأفراد المذكورين أدناه للعمل بالمجموعة العاملة (WG) القائمة بمراجعة اللجنة الاستشارية العامة التابعة للجنة الحوكمة بالمجلس: هيرالد ألفيرستراوند، كارل أورباخ، فيتوريو بيتولا، تريشيا دريكس (رئيساً)، توماس نارتن، نبي قواينور وجين جيكس سوبرنات. في أبريل 2008، أوصت لجنة الحوكمة بالمجلس الميثاق الخاص بالمجموعة العاملة، وأقر المجلس هذه التوصية. ويحتوي الملحق 1 على هذا الميثاق.

وفقاً للميثاق، فقد تم تشكيل المجموعة العاملة (WG) القائمة بمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للمساعدة في ضمان احتواء التقرير النهائي الذي يتولى إعداده القائم على التقييم (المراجعة المستقلة) على البيانات والمعلومات المطلوبة لتنفيذ عمل لجنة الحوكمة بالمجلس (BGC) والمجموعة العاملة، و (أساساً) لتقديم المشورة للجنة الحوكمة بالمجلس حول احتمال الحاجة إلى أية تغييرات بهدف الاطلاع. وسوف تقوم المجموعة العاملة بدراسة التقرير النهائي الذي يعده المراجع المستقل، وبيانات المجلس، وتعليقات أصحاب المصلحة العامة، وسوف:

- يتشاور مع المجموعة العاملة بالمجلس، على وجه العموم، حول احتمال أن تكون هناك غاية ثابتة لدى اللجنة الاستشارية العامة في هيكل منظمة الأيكان (ICANN).
- إن حدث ذلك، يتشاور على نطاق واسع، ويقدم المشورة للمجموعة العاملة بالمجلس حول الرغبة في إجراء أية تغييرات في هيكل أو عمليات المنظمة من أجل تحسين مستوى فاعليتها – مع توصية المجموعة العاملة بالمجلس باقتراح شامل من أجل تحسين مستوى مشاركة جماعة مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة الأيكان (ICANN).

في أكتوبر 2008، قدمت المجموعة العاملة بمراجعة اللجنة الاستشارية العامة ["تقرير مشاورات النقطة الوسط"](#) لمناقشته مع جماعة منظمة الأيكان. ويقدم هذا التقرير "الفكر المبدئي" للمجموعة العاملة حول المسائل قيد



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للأيكان

التقرير النهائي

الإصدار : 2.0

الحالة: مسودة نهائية

آخر تحديث: 28 يناير 2009

المراجعة بعد نشر تقرير المراجعة الخارجية بما في ذلك مناقشة مجالات الاتفاقية الناشئة والتوصيات المحتملة والمسائل التي تتوجب دراستها. ولم يتوصل التقرير إلى أية توصيات أو نتائج حاسمة في تلك المرحلة. ويحتوي الملحق المرفق بالتقرير على ملخص للمشاورات التي تم إجراؤها.

في نوفمبر 2008، وافق المجلس على تشكيل "لجنة التحسينات الهيكلية" الجديدة التي تتولى مسئولية الإشراف على المراجعات بالشكل المطلوب بموجب اللوائح الأساسية بمنظمة الأيكان.

فيما يلي مسودة التقرير النهائي للمجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة بشأن تحسينات اللجنة الاستشارية العامة. سوف يتم طرح هذا التقرير للمناقشة والتشاور مع جماعة منظمة الأيكان، على سبيل المثال خلال اجتماع منظمة الأيكان القادم في المكسيك، مارس 2009. وبعد انتهاء الفترة المحددة للمشاورات والتعليقات العامة، سوف يتم صدور التقرير وعرضه على لجنة التحسينات الهيكلية لدراسته ثم عرضه على المجلس لاتخاذ القرار النهائي.

وتعكس مسودة التقرير النهائي إجماع كافة الأعضاء بالمجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة. وقد طالب أحد أعضاء المجموعة العاملة بأن يحتوي التقرير على بيان بوجهات نظره الشخصية. ويحتوي الملحق المرفق الذي يحتوي على الموافقة الجماعية لكافة أعضاء المجموعة العاملة، على هذا البيان المذكور.

وتعلم المجموعة العاملة أنه تجري في الوقت الحالي عدد من المراجعات الأخرى وقد تكون هناك تداخلات بين هذه المراجعات. مع ذلك، فإن المجموعة العاملة على اعتقاد قوي بأنه يجب توافر إمكانية تنفيذ كافة التوصيات التي جاءت بالتقرير تقريباً، دون الحاجة إلى انتظار إعداد نتائج المراجعات الأخرى.

يمكن الاطلاع على صفحة ويب الخاصة بالمجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة من على الموقع الإلكتروني <http://www.icann.org/en/reviews/alac/>

2. ملخص النقاط الرئيسية التي جاءت في التقرير النهائي

1. للجنة الاستشارية العامة غاية ثابتة في هيكل منظمة الأيكان. وهذه الغاية الثابتة تركز على أربعة عناصر محورية:
 - تقديم المشورة بشأن السياسة؛
 - دمج البيانات اللازمة في عمليات وهيكل منظمة الأيكان.
 - جزء من أليات المساءلة بمنظمة الأيكان.
 - آلية تنظيم لتحقيق تواصل منظمة الأيكان.
- يجب تغيير القسم الخاص باللوائح الأساسية لمنظمة الأيكان، والذي يتناول بالمناقشة للجنة الاستشارية العامة، ليعكس هذه الغاية.

التنظيم

2. يجب تخصيص اثنين من مقاعد التصويت بمجلس الأيكان لهيئة مستخدمي الإنترنت.
3. يجب الإبقاء على هيكل اللجنة الاستشارية العامة -المنظمة الإقليمية العامة -هيئة مستخدمي الإنترنت (ALAC-RALO-ALS)

الفاعلية والمشاركة

4. من الضروري أن يكون تعليم وإشراك الأنظمة المنطقية المتقدمة (ALS) من الأولويات الضرورية؛ وأن يكون الامتثال الهدف على المدى الأبعد.
5. يجب أن تقوم اللجنة الاستشارية العامة بتطوير الخطط الإستراتيجية وخطط التشغيل (بما في ذلك معايير الأداء ومعلومات التكلفة) باعتبارها جزء من عملية تخطيط منظمة الأيكان.
6. هناك حاجة إلى دمج مزيد من الجهود في نماذج التكلفة الدقيقة المتطورة لنشاط هيئة مستخدمي الإنترنت.
7. يجب تشجيع اللجنة الاستشارية العامة على أن تختار بنفسها الأدوات لتنفيذ العمل الجماعي.
8. يجب أن تستمر الفترة المخصصة للتعليقات العامة لمدة 30 يوماً باستثناء الظروف الخاصة، وفي هذه الحالة قد تطلب اللجنة الاستشارية العامة مد هذه الفترة إلى 45 يوماً.
9. يجب أن تدعم منظمة الأيكان عمليات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية.

العلاقة بكيانات منظمة الأيكان

10. تمثل منظمة الأيكان المقر التنظيمي الرئيسي الذي يعبر عن آراء ومشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين ممن يشاركون في عمليات الأيكان، بالرغم من أن المستخدمين المستقلين قد يؤثرون المشاركة في عمليات الأيكان من خلال طرق أخرى.
11. يجب أن تقوم منظمة الأيكان بتطوير آلية تسمح للهيئات المعترف بها، وممن تمثل اهتمامات المستهلك، للتعبير عن آرائها وسماع وجهات النظر الخاصة بها في مراحل اتخاذ القرارات الهامة ودمج بيانات الإدخال في عمليات السياسة.
12. نظراً لأن تقديم المشورة بشأن السياسة هو لا يتجزأ من غاية اللجنة الاستشارية العامة، فإنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة تقديم المشورة السياسية بشأن المسائل التي تؤثر على مستخدمي الإنترنت المستقلين. يجب دعم عمليات تقديم المشورة بشأن السياسة في إطار اللجنة الاستشارية العامة الخاصة بتطوير المشورة السياسية، وفي إطار منظمات المساندة (SO) لطلب بيانات الإدخال من اللجنة الاستشارية العامة بشأن المسائل السياسية ومن المنظمات المساندة (SOs) واللجان الاستشارية (ACs) (والمجلس لعرض التعقيبات بشأن طرق استخدام مشورة اللجنة الاستشارية العامة.

3. تعليقات عامة

3.1. هل للجنة الاستشارية العامة غاية ثابتة في هيكل منظمة الأيكان؟

قامت المجموعة العاملة بإعداد استجابتها لتقرير ويست ليك، واحتوى التقرير على مبدأ أساسي بأن اللجنة الاستشارية العامة لها غاية ثابتة في هيكل منظمة الأيكان باعتبارها المقر التنظيمي الرئيسي للتعبير عن آراء ومشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة الأيكان. ولقد نشأ جدال واسع النطاق حول إمكانية أن يكون "مستخدم الإنترنت المستقل" هو بؤرة التركيز المناسبة لاهتمام اللجنة الاستشارية العامة. وفي ضوء هذه الوثيقة، ترى المجموعة العاملة بأن مستخدم الإنترنت هو إنسان يتأثر مادياً بالإنترنت إما بشكل مباشر عبر استخدام برنامج مستعرض الإنترنت أو واجهات الإنترنت الأخرى، أو بشكل غير مباشر من خلال استخدام الخدمات المتاحة عبر بروتوكولات الإنترنت. ومع تضاعف معدلات استخدام الإنترنت الإلكتروني، سوف يستخدم كل من الإنترنت، ومن هنا يمكن القول بأن هناك تقارب بين المصطلحين "مستخدم الإنترنت" و "البشرية". ولقد تبنت المجموعة العاملة هذا التعريف الأوسع نطاقاً (وليس، على سبيل المثال، المسجل) لأنها على اعتقاد بأن العديد من السياسات التي تم تطويرها عبر عملية الأيكان، وإن كانت ذات طبيعة فنية، تلقى بظلالها على مستخدمي الإنترنت المستقلين. إنهم بحاجة إلى للتعبير عن آرائهم ومشكلاتهم وتضمينها في عملية الأيكان.

واللجنة الاستشارية العامة تعمل على تحقيق الأغراض التالية في حدود هيكل منظمة الأيكان: تقديم المشورة حول تطوير السياسة؛ ودمج البيانات في عمليات وهيكل الأيكان؛ باعتبارها إحدى جوانب آليات المساءلة بمنظمة الأيكان؛ واعتبارها آلية لتنظيم بعض أنشطة التواصل بمنظمة الأيكان.

يمثل تقديم المشورة حول السياسة أحد الجوانب الهامة لدور اللجنة الاستشارية العامة. هذا يمثل الدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية العامة كما هو موضح في القوانين الأساسية لمنظمة الأيكان وتدعم المجموعة العاملة هذا الرأي دعماً كاملاً باعتباره الدور الرئيسي للجنة الاستشارية العامة. ولتحقق نجاح هذا الدور، من الضروري توافر عمليات هائلة داخل اللجنة الاستشارية العامة لتوفير المشورة السياسية التي تعكس بدقة آراء مستخدمي الإنترنت المستقلين. علاوة على ذلك، يجب أن تتم هيكلة عمليات تطوير السياسة في أجزاء أخرى من منظمة الأيكان بحيث تظهر المطالبة بوجهات نظر مستخدمي الإنترنت المستقلين وقبولها. وهناك ساحات سياسية متعددة يجب أن يتم فيها التعبير عن وجهات نظر مستخدمي الإنترنت المستقلين ومشكلاتهم. وربما تمثل عملية تطوير السياسة بمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO) المجال الذي يمكن أن تقوم فيه اللجنة الاستشارية العامة بتوفير بيانات الإدخال. مع ذلك، هناك من المناسبات التي قد ترغب فيها اللجنة الاستشارية العامة بتقديم المشورة حول الموضوعات أمام المنظمة المساندة الخاصة بالعناوين (ASO) والهيئة المساندة لأسماء رموز الدول (ccNSO).

أما الجانب الثاني لدور اللجنة الاستشارية العامة فهو توفير بيانات الإدخال في عمليات وهيكل منظمة الأيكان. ولقد أصبحت منظمة الأيكان أكبر انتشاراً مع زيادة العمليات المؤسسية المتطورة عما هو الحال وقت تشكيل اللجنة الاستشارية العامة. وتتميز عمليات تخطيط منظمة الأيكان في الوقت الحالي بأنها تسير بخطى ثابتة، بالرغم أنها لا تزال في مراحلها الأولى. باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها لمستخدمي الإنترنت المستقلين التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم، فإن اللجنة الاستشارية العامة في حاجة إلى دمج بيانات الإدخال في عمليات التخطيط. وبالمثل، فإنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة المساهمة في المناقشات بشأن الهيكل التنظيمي التي تجري في الوقت الحالي حيث تباشر منظمة الأيكان مراجعات المجلس والمنظمات المساندة واللجان الاستشارية. ويمثل رأي مستخدم الإنترنت المستقل من بيانات الإدخال الهامة في هذه العملية.

الجانب الثالث من دور اللجنة الاستشارية العامة (على الرغم من أنه الأهم من جوانب أخرى) هو جزء من عمليات المساءلة بمنظمة الأيكان. وباعتبارها ممثل رئيسي لمستخدمي الإنترنت المستقلين في عملية الأيكان الأوسع نطاقاً، فإنه يجب أن تشارك اللجنة الاستشارية العامة بالرأي في الآليات التي يتم تطويرها من خلال لجنة إستراتيجية الرئيس والآليات الأخرى لتتحمل مسؤولية أكبر. بالرغم من أنه لم يتم بعد اتخاذ القرار بشأن

تحديد الشكل النهائي لهذه الآليات، فإنه من الضروري أن تتوافر لمستخدمي الإنترنت المستقلين إمكانية التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم كجزء هام من الآليات التي يتم تطويرها.

الغرض الرابع الذي تمثله اللجنة الاستشارية العامة هو اعتبارها آلية تنظيمية لبعض أنشطة التواصل بمنظمة الأيكان. من خلال تقاعلات اللجنة الاستشارية العامة مع هيكل هيئة مستخدمي الإنترنت (ALS)، فإنه يمكن لمنظمة الأيكان التواصل مع الآلاف من مستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم. ونظراً لذلك، تلعب اللجنة الاستشارية العامة دوراً هاماً في تنسيق وتيسير بعض أنشطة التواصل التي تمارسها منظمة الأيكان. ويمثل عقد هيئة مستخدمي الإنترنت بالتزامن مع اجتماع المكسيك مثلاً رائعاً لهذا النوع من النشاط. ومن المحتمل أن يمتد هذا التواصل أيضاً إلى قدرات البناء، حيث قامت هيئة مستخدمي الإنترنت بتنسيق ذلك حيث تقوم اللجنة الاستشارية العامة بتثقيف مستخدمي الإنترنت بشأن المسائل التي تشكل جزءاً من السياسة ومن خلال المناظرات الأخرى على ساحة منظمة الأيكان.

وتركز مناقشة الأغراض على احتياجات واهتمامات مستخدمي الإنترنت المستقلين، وتمثل اللجنة الاستشارية العامة ممثلة في هيكل المنظمة الإقليمية العامة (RALO) وهيكل المساندة العامة هي المقر التنظيمي الرئيسي للتعبير عن هذه الآراء. بالإضافة إلى آراء وأصوات مستخدمي الإنترنت المستقلين، يوجد في العديد من الأماكن مجموعات منظمة تمثل اهتمامات المستهلكين، في بعض الأماكن التي تتمتع بمواقف رسمية أو دعم حكومي، وعادة ما يتم تكليفها بمهام تتركز على حماية المستهلك. في الوقت الذي لا تمثل فيه اللجنة الاستشارية العامة هذه الأصوات والآراء، فقد يكون هناك فائدة في تضمين هذه الأصوات بشكل رسمي أكبر في عمليات منظمة الأيكان.

3.2 ما هي التغييرات المطلوب إدخالها على الهيكل أو العمليات لتحسين فاعلية اللجنة الاستشارية العامة؟

عند مناقشة هذه التغييرات في هيكل أو عمليات اللجنة الاستشارية العامة التي يمكن أن تحسن فاعليتها، فقد قامت المجموعة العاملة ببحث اثنين من الجوانب: التغييرات داخل اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت في هيكل وعمليات منظمة الأيكان. والهدف من هذه التغييرات هو تحسين مستوى الفعالية التي يمكن من خلالها الاستماع إلى وجهات نظر ورأي مستخدمي الإنترنت في منظمة الأيكان، وخاصة أن ذلك له علاقة بالأغراض الأربعة المحددة أعلاه.

عند إعداد هذه الوثيقة، تضع المجموعة العاملة في اعتبارها الجهود الرائعة التي تمت خلال الآونة الأخيرة لتحسين كفاءة وفعالية اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت على وجه العموم. وترغب المجموعة العاملة بالتثناء على هذه العمل والجهود المبذولة. وهي ترى أن الهيئة الاستشارية العامة تسير بخطى ثابتة لنجاحها في تنفيذ التوصيات الواردة بهذا التقرير.

3.2.1 التغييرات بداخل اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت

3.2.1.1 هيكل هيئة مستخدمي الإنترنت

يمثل الهيكل الحالي لهيئة مستخدمي الإنترنت جزءاً من عملية التطور والإصلاح عام 2003. مع ذلك، فقد تم التوقيع على آخر اتفاقيات المنظمة الإقليمية العامة (RALO) في يونيو 2007. ولم يظهر هيكل هيئة مستخدمي الإنترنت في حيز التنفيذ إلا منذ ذلك التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت اللجنة الاستشارية العامة بإدخال تغييرات وتحسينات هامة على مدى الشهور 12 الماضية، ولم تظهر بعد آثار هذه التغييرات.

ويرى العديد من أعضاء المجموعة العاملة بأن النظام الحالي لا يعوق تدفق المعلومات من وإلى مستخدمي الإنترنت المستقلين في بعض المناسبات. مع ذلك، في وضع مواز، ترى المجموعة العاملة بضرورة استمرار بقاء هيكل المنظمة الإقليمية العامة (RALO) باعتباره جزءاً هاماً من الإطار التنظيمي للجنة الاستشارية العامة.

في هذه المرحلة من تطور اللجنة الاستشارية العامة، فإن هيكل اللجنة الاستشارية -المنظمة الإقليمية العامة- نظام هيئة مستخدمي الإنترنت (ALAC-RALO-ALS) يوفر أسلوباً لنشاط التنظيم يظهر بوادر نجاح، خاصة في بعض الأقاليم. وهذا النموذج يحتاج إلى مزيد من الوقت لكي يتطور وينضج. والتحدي الذي يواجه هيئة مستخدمي الإنترنت خلال تلك الفترة وحتى إجراء المراجعة التالية هو الاعتماد على النجاحات التي يحققها الهيكل الحالي في توفير المشورة في الوقت المناسب حول قضايا السياسة ودمج بيانات الإدخال في عمليات وهيكل منظمة الأيكان، باعتبارها الممثل لرأي ومشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين.

وتوصي المجموعة العاملة بالحفاظ على هيكل اللجنة الاستشارية -المنظمة الإقليمية العامة- هيئة مستخدمي الإنترنت (ALAC-RALO-ALS) إلى أن تتم المراجعة القادمة. وتشجع المجموعة العاملة اللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة بالاستمرار في استكشاف طرق جديدة التي يمكن من خلالها مشاركة مستخدمي الإنترنت المستقلين في عملية الأيكان بدون أن يكونوا طرفاً في هيئة مستخدمي الإنترنت.

3.2.1.2 تطوير بيانات إدخال السياسة

يمثل تقديم المشورة من وجهة نظر مستخدمي الإنترنت المستقلين ودمجها في عمليات تطوير السياسة بمنظمة الأيكان من الوظائف الجوهرية للجنة الاستشارية العامة.

فيما يتعلق بعمليات إدخال السياسة في هيئة مستخدمي الإنترنت، ترى المجموعة العاملة أنه من الضروري للغاية أن نتعرف هيئة مستخدمي الإنترنت على مشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين، وفي نفس الوقت تسلّم بأن تجميع البيانات حول مسائل السياسة في غالب الأحوال، من جمهور مستخدمي الإنترنت المستقلين والمنتشرين في أنحاء العالم ليس أمراً سهلاً. وهناك عدد من العناصر التي يجب توفرها ليتحقق نجاح عملية مشورة السياسة بهيئة مستخدمي الإنترنت. تتمثل الخطوة الأولى في التسليم بأن تقديم المشورة هو من الجوانب الهامة للغاية لدور اللجنة الاستشارية العامة، وتنظيم النشاط والجهود الذي يتعلق بذلك. ومن المكونات الهامة الأخرى هو التثقيف. يجب أن يلعب الموظفون، في هذا الصدد، دوراً هاماً في المساعدة على تطوير المواد التي توضح قضايا السياسة بحيث تفيد مستخدمي الإنترنت المستقلين. وبالرغم من أن ذلك ليس بالمهمة السهلة، إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية إذا أردنا أن يتحقق نجاح عملية هيئة مستخدمي الإنترنت، ومن الضروري أن يتم وضع هذا الجانب في الحسبان أثناء بحث تخصيص الموارد. وترى المجموعة العاملة أنه يجب إعطاء الصلاحية للجنة الاستشارية العامة في صنع قراراتها الخاصة وإجراء تجاربها الخاصة حول أفضل السبل للوصول إلى مستخدمي الإنترنت المستقلين بشأن قضايا السياسة، مع الوضع في الاعتبار بأنه سوف يتم في الغالب الحكم على مدى نجاح أو فشل هيئة مستخدمي الإنترنت على أساس قدرتها على توفير مشورة السياسة النموذجية. وتعتقد المجموعة العاملة بأن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة على مستويات المشاركة من جانب أعضاء اللجنة الاستشارية العامة في عمليات السياسة باللجنة الاستشارية العامة ومسائل التشغيل. وفي ظل الرئاسة الحالية، حدث تحسن كبير وتود المجموعة العاملة في الثناء على ودعم هذه التحسينات. مع ذلك، فلا يزال الطريق طويلاً ويجب بذل المزيد من الجهود اعتماداً على البيانات التي يمكن الحصول عليها من النشاط الحالي للجنة الاستشارية العامة. ومن الضروري أن تقوم كل من اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت بتركيز جهودهما حول توفير وجهات النظر النموذجية لمستخدمي الإنترنت المستقلين ودمجها في عمليات السياسة ومناقشات التشغيل بمنظمة الأيكان.

3.2.1.3 التخطيط

وتؤيد المجموعة العاملة للتوصيات بشأن التخطيط الوارد بتقرير ويست ليك. ويمثل التخطيط على المستوى الإستراتيجي ومستوى التشغيل أهمية كبيرة لتحقيق النجاح الحالي وتحسينات اللجنة الاستشارية العامة. ومن وجهة نظر المجموعة العاملة، فإنه من الضروري أن تسير

جهود التخطيط بالتوازي مع عملية تخطيط الأيكان الأوسع نطاقاً. وبطبيعة الحال قد تكون هناك بعض أنشطة التخطيط المستقلة، خارج عملية منظمة الأيكان، لكنه بالرغم من ذلك، فإنه من الضروري أن تشارك اللجنة الاستشارية العامة، في عمليات منظمة الأيكان، باعتبارها أنها تمثل جماعة الأيكان. وهذا على مناسب للغاية عندما تبحث اللجنة الاستشارية العامة عن الموارد اللازمة لمبادرات بعينها كما تتم مناقشته في القسم التالي.

يبدو من التعليقات التي تم تلقيها أثناء عملية المشاورات أن اللجنة الاستشارية العامة تعاني من درجة من الإحباط من جراء محاولاتها السابقة للمشاركة في عملية تخطيط الأيكان الأوسع نطاقاً. وهذا مجال يلعب فيه دعم هيئة الموظفين (كل من موظفي اللجنة الاستشارية العامة والإدارة العليا) دوراً هاماً في توجيه بيانات الإدخال في العملية.

وتوصي المجموعة العاملة، بأنه على اعتبار أن ذلك جزء من دورة التخطيط السنوية بمنظمة الأيكان، فإن اللجنة الاستشارية العامة تعمل مع موظفي منظمة الأيكان للإعداد ودمج بيانات الإدخال في عملية التخطيط وفي ميزانية اللجنة الاستشارية العامة التي تسهم بشكل متميز في تحقيق أهداف الأيكان.

وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المجموعة العاملة بشأن مشاركة اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت في عملية التخطيط، فإن المجموعة العاملة توصي بأن يبدأ ذلك في أسرع وقت ممكن. وإن أمكن، فإنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة المشاركة في تطوير خطة تشغيل 2010-2009. ويجب على هيئة الموظفين التعاون مع اللجنة الاستشارية العامة لإشراك اللجنة تماماً في تطوير الخطة الإستراتيجية في الفترة من يوليو 2010 – يونيو 2013. وسوف يبدأ العمل في ذلك في يوليو 2009.

3.2.1.4. توفير المصادر ودعم الموظفين

وتركز توصيات تقرير ويست ليك على توفير مزيد من الموظفين في اللجنة الاستشارية العامة. وفي عملية المشاورات التي باشرتها المجموعة العاملة والتي بدأت اجتماعاتها في باريس في يونيو 2008، اتضح أنه في الوقت الذي لعبت فيه هيئة الموظفين (عدد أكبر من الموظفين) دوراً أكبر أهمية لتحسين مستوى فعالية اللجنة الاستشارية العامة، فإن المسألة الهامة كانت تتمثل في توفير المصادر على نطاق أوسع. وتعتقد المجموعة العاملة بأنه يجب توفير المصادر للجنة الاستشارية العامة، غير أن ذلك لا يتطلب بالضرورة الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين. ومن الناحية نشاط التواصل على وجه الخصوص، فربما يكون الحال هو أن توفير مزيد من التمويل (للتنقل والنشر، على سبيل المثال) يعود بالفائدة في بعض الظروف أكثر من زيادة عدد الموظفين.

فإذا ما أدركنا قيمة هذا المنظور، فإنه من الضروري ربط توفير مزيد من الموارد بوضوح مواد التسليم من خلال عملية تخطيط واضحة المعالم. يتناول القسم أعلاه عملية التخطيط بشكل أكثر تفصيلاً.

في الوقت الذي يتم فيه توظيف هيئة الموظفين لمساندة اللجنة الاستشارية العامة، فإن المجموعة العاملة تقر بأن هؤلاء هم من موظفي منظمة الأيكان، وبالتالي سوف يتوافر لديهم خط لرفع التقارير والإدارة بداخل هيكل هيئة موظفي الأيكان. مع ذلك، فإن المجموعة العاملة تؤيد الفكرة القائلة بأنه يجب أن يقوم فريق الموظفين بتقديم الدعم والمساندة للجنة الاستشارية العامة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية ذاتها. فإذ ما تم تعيين المزيد من الموظفين، فإنه يجب توجيه مزيد من البحث والدراسة بشأن توظيف بعض هؤلاء الموظفين في الأقاليم بحيث يمكنهم اكتساب الفهم الثقافي المطلوب، والتمكن من دعم ومساندة جهود التواصل بالمنظمة.

على مدى الأعوام القليلة الماضية، قامت اللجنة الاستشارية العامة بتطوير علاقة عمل أقوى مع هيئة موظفي السياسة وخاصة علاقة ثقة وحميمة جديدة مع القائمين على دعم ومساندة أعمالهم. كما يستمر تطوير العلاقة مع آخرين من موظفي الأيكان ومع المجتمع على وجه العموم من أجل

تطوير، مع نمو هيكل اللجنة الاستشارية العامة ومع مشاركة أعضاء كل من اللجنة الاستشارية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت والمنظمة الإقليمية العامة بشكل مباشر أكثر في مذكرات الإحاطة بمنظمة الأيكان، وفي الأنشطة وعمليات تطوير السياسة، ومع فهم المجتمع بأهمية الدور الذي تسهم به اللجنة الاستشارية العامة في منظمة الأيكان. ومن المهم من أجل سلامة منظمة الأيكان بالكامل بأن يعمل كافة الأطراف من أجل خلق مستويات من الثقة تساعد على إنجاز المهام بشكل فعال.

وفيما يتعلق ببحث تمويل المبادرات، فإنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة فحص مدى إمكانية تفعيل قوتها التطوعية للمساعدة في دعم سير تقدم مهام الأيكان بطرق أقل تكلفة. ومن الضروري أيضاً أن تكون هيئة الموظفين والمجلس على استعداد لقبول الطرق منخفضة التكاليف في تفعيل موارد اللجنة الاستشارية العامة من أجل الصالح العام بمنظمة الأيكان.

وتوصي المجموعة العاملة بتخصيص مزيد من البحث والدراسة للموارد المتاحة للجنة الاستشارية العامة على أساس المبادرات المقترحة من خلال عملية التخطيط. قد تحوي هذه الموارد المزيد من الموظفين و/أو التمويل، وفقاً للمبادرة المحددة والنتائج المرجوة.

في الحالات التي تشمل فيها الميزانية توظيف المزيد من الموظفين، فإنه يجب توجيه الأولوية لتوظيف الأفراد بحيث يمكنهم العمل وفقاً للغة والثقافة ومنطقة التوقيت بالإقليم. وتقتصر المجموعة العاملة بتوظيف المزيد من الأفراد وتحديد مواقع عملهم على الأرض في أنحاء الأقاليم أينما أمكن.

3.2.1.5 الأدوات اللازمة للاتصال والاحتياجات الأخرى

باعتبارها منظمة تطوعية غير ربحية ذات ثقافات ولغات مختلفة، فإن اللجنة الاستشارية العامة في حاجة إلى مجموعة كبيرة من الأدوات تساعد في الاتصال لإنجاز عملياتها وتطوير سياستها. وهذا مجال تتغير فيه التقنيات سريعاً وتظهر فيه تطورات أخرى. وترى المجموعة العاملة بأن موظفي اللجنة الاستشارية العامة هم الذين يستطيعون الحكم على مدى ملاءمة الأدوات التي تتطلبها اللجنة الاستشارية. ومن الواضح أنه من الضروري أن يتم اتخاذ مثل هذا القرار في حدود الميزانية ومع الوضع في الاعتبار أنظمة التكنولوجيا المستخدمة في مواقع أخرى بداخل مجتمع الأيكان. في هذا المجال تكون مساندة الموظفين على درجة من الفائدة والنفعة.

وتوصي المجموعة العاملة بأنه يجب تمكين اللجنة الاستشارية العامة من اختيار أدوات الاتصال والأدوات الأخرى التي تعتقد اللجنة بأنها أفضل ما يلبي احتياجاتها في حدود ميزانيتها ومع الوضع في الاعتبار الأنظمة التكنولوجية المستخدمة في أماكن أخرى من مجتمع الأيكان.

3.2.1.6 الامتثال، والتتقيف والمشاركة

إن أفضل الطرق نحو تحقيق مشاركة المستخدمين النهائيين بشكل أكثر فعالية في عملية الأيكان هو التواصل من أجل إشراك المستخدمين النهائيين في قضايا الأيكان بتتقيفهم حول عملية الأيكان والقضايا التي تقع ضمن اهتمامات منظمة الأيكان.

وتؤيد المجموعة العاملة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين مستوى المساءلة والشفافية مع هيئة مستخدمي الإنترنت، وتقر بما قدمته اللجنة الاستشارية العامة من عمل جيد في هذا المجال. وتستدعي مراجعات الامتثال منا التقدير، غير أنه في المقام الأول، يجب توجيه الجهود نحو تتقيف وتعليم هيئة مستخدمي الإنترنت حول قضايا الأيكان وتشجيعهم ودعمهم للمساهمة في مناقشات السياسة.

3.2.2. التغييرات داخل هيكل الأيكان الأوسع نطاقاً

3.2.2.1. التغييرات في عملية السياسة

فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها إدخال بيانات اللجنة الاستشارية العامة في تطوير السياسة ودمجها بعمليات تطوير سياسة الأيكان، ترى المجموعة العاملة أن العمليات الحالية في حاجة إلى الدعم والتعزيز. وليست هناك فائدة من العمليات الهائلة لجمع وتنسيق وجهات نظر مستخدمي الإنترنت المستقلين بداخل هيئة مستخدمي الإنترنت إن لم يتم بحثها ودراستها على النحو اللائق كجزء من عمليات تطوير السياسة. من هنا، توصي المجموعة العاملة بتغيير عمليات تطوير السياسة بمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO) والهيئة المساندة لأسماء رموز الدول (ccNSO) والمنظمة المساندة الخاصة بالعناوين (ASO) بحيث يمكن أن تتولى هذه المنظمات مسئولية التواصل مع هيئة مستخدمي الإنترنت في مراحل مبكرة من عمليات تطوير السياسة الخاصة بهم. في عمليات السياسة الخاصة بهم، يجب أن تظهر منظمات المساندة أنها قد حصلت على وجهات نظر هيئة مستخدمي الإنترنت وتم وضع هذا الإدخال في الحسبان. يتمثل أحد الطرق لتنفيذ ذلك في المطالبة في تضمين نموذج "بيان الأثر البيئية" في مرحلة مبكرة من عملية تطوير السياسة، توضح، ضمن مجموعة أشياء أخرى، أثر السياسة على مستخدمي الإنترنت.

وهذا لا يعني القول بضرورة اتباع المشورة التي تقدمها هيئة مستخدمي الإنترنت في كافة الأحوال، لكنه يعني ضرورة تناولها بالبحث والدراسة. في حالة اتباع المشورة التي تقدمها هيئة مستخدمي الإنترنت، فإنه يجب إرسال الرد إلى هيئة مستخدمي الإنترنت مع التوضيح، أو أنه يجب إرفاق هذا التوضيح بوثيقة السياسة أو بمحضر مناقشات السياسة.

كما يجب أن يرسل المجلس أن يرسل رسالة شكر مع توضيح الطريقة التي تم بها مناقشة المشورة عندما تقدم اللجنة الاستشارية العامة المشورة للمجلس.

3.2.2.2. فترات التعليق

تقر المجموعة العاملة بأن تجميع التعليقات النموذجية من المجتمع الدولي حول قضايا السياسة خلال 30 يوماً ليس مهمة سهلة، وتشير إلى العمل الذي باشرته اللجنة الاستشارية العامة وهيئة الموظفين في يونيو 2008، الذي اقترح أن تستغرق عمليات تطوير وضع السياسة فترة تتراوح من 9 - 11 أسبوعاً. مع ذلك، فإن المجموعة العاملة تضع في اعتبارها أن زيادة فترات جمع التعليقات إلى 45 يوماً سوف يؤدي إلى تباطؤ خطى عمليات تطوير السياسة بلا داع. وهناك نهجان يمكن أن يضمن أن يتم تقديم المشورة حول القضايا الأكثر أهمية.

والنهج الأول يتمثل في ضرورة مشاركة هيئة مستخدمي الإنترنت في مراحل مبكرة بقدر الإمكان في قضايا السياسة. فإذا لم تبدأ اللجنة الاستشارية العامة عملية تنقيف وتعليم مجتمع هيئة مستخدمي الإنترنت إلا مع بداية فترة التعليقات العامة، فلن يكون هناك أمل كبير في الحصول على المشورة النموذجية من الأعضاء على مستوى العالم خلال 30 يوماً. فمن الضروري أن تبدأ عملية التنقيف حول قضايا السياسة في مراحل مبكرة للغاية. إن أمكن، يمكن مشاركة مسودات الوثائق في فترات مبكرة بحيث يمكن لأعضاء هيئة مستخدمي الإنترنت بدء التفكير وبحث استجاباتهم قبل بدء فترة تقديم التعليقات العامة. وفي الوقت الذي تمثل فيه اللجنة الاستشارية جزءاً هاماً من هذه العملية، تقع المسئولية على عاتق أطراف أخرى من منظمة الأيكان. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تعمل منظمات المساندة عن قرب مع اللجنة الاستشارية لإبلاغهم بقضايا السياسة وموقف القضايا قيد المناقشة. بهذه الطريقة، يمكن أن تبدأ اللجنة الاستشارية العامة استعداداتها وجهود التنقيف في وقت يسبق فترة التعليقات. ويمكن أن يلعب الموظفون ممن يساندون اللجنة الاستشارية العامة وأطراف أخرى من منظمة الأيكان دوراً أكثر فائدة في المساعدة في عمليات الاتصال بين المجموعات، مثلما تستطيع قنوات الاتصال باللجنة الاستشارية العامة.

إذا ما تطبيق هذا الإجراء، سوف يقل الضغط الناتج عن تجميع الردود والاستجابات من شبكة هيئة مستخدمي الإنترنت. مع ذلك، قد يستمر وجود بعض القضايا التي تتعاطم معها فائدة تمديد فترة التعليقات. في هذه المواقف (نأمل أن تنعدم)، يجب أن يتم تحويل اللجنة الاستشارية العامة بالصلاحيات اللازمة لطلب تمديد فترة التعليقات إلى 45 يوماً إذا كانت ترى أن مشكلات وآراء مستخدمي الإنترنت المستقلين على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإحدى قضايا السياسة. ويبيح ذلك الفرصة للجنة الاستشارية العامة لتجميع مزيد من بيانات الإدخال أو الحصول على مزيد من الوقت لصياغة مواقف بالإجماع حول الموضوعات الصعبة الخاصة بعدد قليل من القضايا التي تتعلق بذلك، بدلاً من أن يتم تمديد العشوائي إلى 45 يوماً لكافة فترات التعليق.

وتوصي المجموعة العاملة بأن تبدأ اللجنة الاستشارية العامة العمل وتناول قضايا السياسة في فترة مبكرة كلما أمكن ذلك، بحيث يتم تثقيف أعضائها حول القضايا قبل بدء فترة التعليقات الرسمية.

وتشجع المجموعة العاملة اللجنة الاستشارية العامة على العمل مع منظمات المساندة واللجان الاستشارية الأخرى من خلال قنوات الاتصال بها، حتى تكون على دراية بالقضايا المستقبلية. كما توصي المجموعة العاملة بتمكين اللجنة الاستشارية العامة من طلب تمديد فترات التعليقات حول قضايا السياسة وقضايا التشغيل إلى 45 يوماً في المواقف الحرجة الهامة التي ترى فيها اللجنة الاستشارية العامة أن القضية التي يتم تلقي التعليق بشأنها على درجة كبيرة من الأهمية تستدعي صياغة موقف حقيقي بالإجماع. ويجب على المجلس مراقبة تواتر مرات الطلبات لتفادي إساءة استخدامه.

3.2.2.3 مقاعد التصويت بمجلس الأيكان

تجري في الوقت الحاضر، المراجعات الخاصة بلجنة الترشيح والمجلس. وأثناء إعداد هذا التقرير، لم يتم الانتهاء من صياغة نتائج هذه المراجعات. ومن الضروري بحث ودراسة المناقشات والتوصيات الواردة بهذا القسم في ضوء أية نتائج يتم التوصل إليها في هاتين المراجعتين. مع ذلك، تعتقد المجموعة العاملة بقوة في أنه يجب تنفيذ معظم جوانب التوصيات الواردة بهذا التقرير بدون الانتظار إلى حين الانتهاء من المراجعات الأخرى.

يشير تقرير ويست ليك إلى أن دور قنوات الاتصال الحالية يوفر الفرصة لعرض وجهات نظر اللجنة الاستشارية العامة على مائدة مناقشات المجلس بقوة أكبر من حال استحواد اللجنة الاستشارية العامة على نقعد تصويت بالمجلس. وفي الوقت الذي تتفهم فيه المجموعة العاملة هذا المنطق الأساسي، إلا أنه يضع في الاعتبار الدعوة التي ظهرت في بعض تعليقات مجتمع الإنترنت التي ترى أنه يمكن تطبيق نفس المنطق على مقاعد التصويت بمنظمات المساندة.

بعد مناقشة وبحث مجموعة كبيرة من وجهات النظر، تعتقد المجموعة العاملة بأن يجب منح هيئة مستخدمي الإنترنت عضوين لهما حق التصويت ويتم تعيينهما بالمجلس من خلال عملية هيئة مستخدمي الإنترنت. (يتم توضيح آلية وتوقيت ذلك أدناه.) نظراً لأنه تتم مراجعة المجلس في الوقت الحالي، فمن المحتمل أن يتغير عدد المقاعد بالمجلس كما أوصى تقرير المراجعة المستقل. فإذا ما حدث التغيير المشار إليه، فإن المجموعة العاملة تعتقد بأنه يجب منح هيئة مستخدمي الإنترنت نفس عدد المقاعد التي يتم منحها لمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO) والهيئة المساندة لأسماء رموز الدول (ccNSO).

وهناك عدد من الأسباب وراء هذا الموقف. أثناء إعداد هذه الاقتراحات لإجراء مزيد من المشاورات، حاولت المجموعة العاملة اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تحسين تمثيل مستخدمي الإنترنت المستقلين في عملية الأيكان. وتمثل مقاعد التصويت بالمجلس أحد الجوانب الهامة لتحسين هذا التمثيل، على الرغم من أن المجموعة العاملة على دراية تامة بأن أعضاء المجلس الذي يتم اختيارهم من خلال عملية هيئة مستخدمي الإنترنت، مثلما هو الحال بالنسبة لكافة

أعضاء المجلس، يتحملون مسؤولية منظمة الأيكان برمتها، ولا يمثلون هيئة مستخدمي الإنترنت فحسب. ومن هذا المنطلق، يتحمل أعضاء المجلس مجموعة من المسؤوليات تختلف تماماً عن مسؤوليات قنوات الاتصال.

والمجموعة العاملة على دراية بالمنهج المقترح في إنشاء منظمة الأيكان وفي عملية التطور والإصلاح التي تم فيها إدراك ضرورة تمثيل آراء ومشكلات مستخدمي الإنترنت على مائدة مناقشات المجلس. ويتم تلبية هذه الضرورة في الوقت الحالي من خلال المهام الموكلة للجنة الترشيح بالمجلس حيث ثبت عدم فاعلية المحاولات السابقة لترشيح ممثلي مستخدمي الإنترنت في المجلس. لقد أرسيت هيئة مستخدمي الإنترنت هياكل اللجنة الاستشارية العامة-المنظمة الإقليمية العامة-هيئة مستخدمي الإنترنت التي تم تحديدها في عملية التطوير والإصلاح. وبالرغم من عدم اكتمال هذه العمليات تماماً ومن المتوقع إدخال أكبر عدد ممكن من التحسينات، فإن المجموعة العاملة تعتقد بأنه يجب الإقرار بنجاح إعداد إطار العمل. وتتمتع منظمة الأيكان في الوقت الحالي بألية يمكن من خلالها لمستخدمي الإنترنت المستقلين المشاركة بطريقة منظمة في عمليات الأيكان. وحيث تسير حالياً هذه العمليات، فإنه يبدو من المنطقي تماماً تمديد مستوى التمثيل من أجل تحقيق الرغبة في التصميم الأصلي من خلال منح هيئة مستخدمي الإنترنت فرصة انتخاب الأعضاء بالمجلس. كما أن المجموعة العاملة تعلم أيضاً أن أطرافاً أخرى من منظمة الأيكان لم يكن من الضروري تمثيلها تمثيلاً كاملاً ولم يكن لها الحق في المشاركة في العمليات مشاركة كاملة قبل منحها مقاعد بالمجلس. وفي الواقع، فإن المجموعة العاملة على اعتقاد راسخ بأن إتاحة مقاعد التصويت للجنة الاستشارية العامة يمثل حافزاً لإجراء المزيد من التحسينات بمستويات التمثيل والفاعلية.

كما تعتقد المجموعة العاملة بقيمة وجود أعضاء من مجلس هيئة مستخدمي الإنترنت لأن ذلك سوف يزيد من مستوى الوعي لدى هيئة مستخدمي الإنترنت حول العمل الذي يتولاه المجلس، وسوف يمنح هيئة مستخدمي الإنترنت الفرصة للمشاركة في كافة جوانب عمل المجلس، بما في ذلك، المشاركة في اللجان.

وتقر المجموعة العاملة بأن هناك العديد من الأشخاص في مجتمع الأيكان ممن يعتقدون بأن هيئة مستخدمي الإنترنت ليست مهيأة تماماً للحصول على مقعد تصويت في المجلس. وفي الواقع، كان هناك عدد من أعضاء المجموعة العاملة ممن تبنوا هذا الرأي. والمنطق الأساسي الذي يدعم هذا الموقف هو عدم نضج اللجنة الاستشارية العامة وعملياتها حتى الآن. ويقول البعض أن مستويات المشاركة في اللجنة الاستشارية العامة لم يرتق إلى المستوى المناسب أو المتناسق ليطم بحث ومناقشة إمكانية منحها مقعد تصويت. ويرى آخرون أن اللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة تشغل إلى حد غير مقبول بمناقشات العمليات الداخلية، ولا تهتم بقضايا السياسة الجوهرية.

وبالمقارنة، تعتقد المجموعة العاملة بأن منح مقعد التصويت سوف يكون حافزاً للجنة الاستشارية العامة للاستمرار نحو النضج والتركيز على مهمتها الأساسية في توفير المشورة بشأن قضايا السياسة ودمجها في موضوعات التشغيل. كما تتطلع المجموعة العاملة إلى تحسين مستويات المشاركة على كافة مستويات عملية هيئة مستخدمي الإنترنت. كما تترك المجموعة العاملة الفائدة التي تعود من تمثيل مشاركة هيئة مستخدمي الإنترنت تمثيلاً كاملاً وفاعلية في كافة أنشطة المجلس بمنظمة الأيكان، بما في ذلك تمثيلها على مستوى اللجان. وسوف يمنح ذلك الفرصة لهيئة مستخدمي الإنترنت برؤية أوسع نطاقاً لنشاط منظمة الأيكان، وسوف يسمح بتدفق وجهات نظر المستخدمين النهائيين ليصل إلى كافة نطاقات نشاط منظمة الأيكان.

إن إعداد آلية تمكن من وصول أعضاء هيئة مستخدمي الإنترنت إلى المجلس هو في الحقيقة مهمة معقدة، وتوصي المجموعة العاملة بأن عمل اللجنة الاستشارية العامة مع المنظمات الإقليمية العامة وهيئات مستخدمي الإنترنت (إلى مساندة الموظفين) سوف يؤدي إلى تطوير هذه الآلية. وكاقترح مبدئي، تقترح المجموعة العاملة بأن يتم انتخاب أعضاء المجلس من خلال

عملية تشرك فيها اللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة وهيئة مستخدمي الإنترنت، بدلاً من مشاركة اللجنة الاستشارية العامة أو المنظمات الإقليمية العامة فقط. وسوف يمنح ذلك أفضل مستوى من التمثيل لأراء ومشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين. يمكن أن يحصل العضو الأول بالمجلس على مقعد في AGM في 2009، وهو الوقت سوف يتم فيه إلغاء منصب الاتصال باللجنة الاستشارية العامة من المجلس. ويمكن أن يحصل العضو الثاني بالمجلس على مقعد التصويت في AGM في عام 2010. ومع تعيين هذين الممثلين من هيئة مستخدمي الإنترنت بالمجلس، فإنه من الضروري مناقشة عدد مهام لجنة الترشيح المراد تنفيذها. وتنفهم المجموعة العاملة الرأي الذي يقول بأنه يجب خفض عدد مهام لجنة الترشيح المراد تنفيذها، إلا أنها ترغب في أن تترك المجال مفتوحاً أمام اتخاذ القرار حول ذلك الشأن إلى أن تتضح النتائج التي تتوصل إليها مراجعات المجلس ولجنة الترشيح.

3.2.2.4 مشاركة مستخدمي الإنترنت المستقلين في جوانب أخرى من الأيكان تعتقد

المجموعة العاملة أن اللجنة الاستشارية العامة هي المقر التنظيمي الرئيسي الذي يعبر عن آراء ومشكلات مستخدمي الإنترنت المستقلين، بالرغم من أن المستخدمين المستقلين قد يؤثرون المشاركة بطرق أخرى عديدة في عمليات الأيكان.

تقر المجموعة العاملة بأنه يمكن أن يكون للفرد عدة وجهات نظر بقضايا السياسة بمنظمة الأيكان، لذلك قد يرغبون في المشاركة في منظمة الأيكان بعد طرق. وقد يرغب أحد الأفراد في المساهمة في عمليات الأيكان من خلال مجتمع الأعمال، من خلال مجتمع بروتوكول IP على اعتبار أنه محام وكأحد مستخدمي الإنترنت المستقلين، من خلال اللجنة الاستشارية العامة. ومن المهم عدم الخلط بين الإمكانية المتاحة للأفراد للمساهمة في أماكن متعددة بسبب اختلاف وجهات النظر مع الحاجة إلى مشاركة الأفراد باعتبارهم من مستخدمي الإنترنت المستقلين ليكون لديهم مقر تنظيمي.

كما تعتقد المجموعة العاملة أيضاً بأنه لا يوجد خلاف بين تضمين عملية الأيكان الخاصة بالبيانات التي تعكس مشكلات المستخدمين المستقلين (التي يتم لها تخصيص المقر التنظيمي في هيئة مستخدمي الإنترنت)، وتضمين البيانات الصادرة عن المنظمات التي تعمل نيابة عن المستخدمين المستقلين. وتمثل مجموعات حماية المستهلك من العش هي مثال لهذا التنظيم. بالنسبة لرأي المجموعة العاملة، يجب أن تسعى منظمة الأيكان إلى أن تضم عملية الأيكان مثل هذه المجموعات التي ينحصر تفويضها في حماية مصالح الأفراد. وهذه المجموعات وقد تؤثر هذه المجموعات أن تكون جزءاً من هيئة مستخدمي الإنترنت باعتبارها ALS. أما المكان المنطقي المناسب لضم هذه المجموعات فقد يكون في شكل مجتمع أو جزء من مجتمع بداخل منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO). ويجري في الوقت الحالي تنفيذ تحسينات هامة بمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO)، بما في ذلك بحث دور مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO)، ويجب أن يتم تنسيق هذه الجهود مع قيادة اللجنة الاستشارية العامة.

3.2.2.5 سياسة السفر

تؤيد المجموعة العاملة المبدأ العام القائل بأنه يجب على منظمة الأيكان تعويض الأفراد الذين يتم اختيارهم عن نفقات الانتقال المتعلقة بمهمة الأيكان وفقاً لسياسة الانتقال لديها. كما تؤيد المجموعة العاملة فكرة أن المشاركين الذين يتم تمويلهم عن طريق الأيكان يتحملون مسؤولية المشاركة بفاعلية في كافة أوجه الاجتماع. مع ذلك، فإنه يجب استخدام موارد الأيكان فقط في دعم الأفراد ممن يقومون بدور نشط في سياسة الأيكان وقضايا التشغيل. وتؤيد المجموعة العاملة وتقر الخطوات التي يتم اتخاذها في حدود نطاق اللجنة الاستشارية العامة لإقرار المساءلة والشفافية بنشاط الأعضاء باللجنة الاستشارية والمنظمات الإقليمية العامة، وتقتراح المجموعة استغلال هذه المعلومات عند مناقشة وبحث مسألة دعم السفر.

وتقر المجموعة العاملة بأن اجتماعات الآيكان هي أحداث معقدة تتطلب قدراً كبيراً من التنظيم ويتوافر لبعض المشاركين في بعض الأحيان أماكن للإقامة أكثر أو أقل ملاءمة عما يتوافر للمشاركين الآخرين. ولضمان المعاملة المتكافئة لكافة المشاركين الذين يتم تمويلهم، توصي المجموعة العاملة بمعاملة ممثلي هيئة مستخدمي الإنترنت بصورة متساوية مع المشاركين الذين يتم تمويلهم عند تنظيم أماكن الإقامة.

كما تشير المجموعة العاملة أيضاً أن منظمة الآيكان قد أصدرت سياسة جديدة لمصاريف الانتقال في أغسطس 2008 وتقتراح مراجعة هذه السياسة في نهاية 2009. ومن الضروري إتاحة الفرصة لتوفير بيانات الإدخال في هذه المرحلة. وكجزء من مراجعة 2009، فإنه من الجدير بحث إمكانية السماح للجنة الاستشارية العامة بأن تلعب دوراً أكبر في تحديد أفضل طريقة لإنفاق مصاريف الانتقال باللجنة الاستشارية العامة. وحيث أنه يتم تنفيذ هياكل الحوكمة والمراقبة المناسبة، فإن هذا المنهج قد يحسن من فاعلية الأموال التي يتم إنفاقها.

3.2.2.6. الترجمة التحريرية والترجمة الفورية

تؤيد المجموعة العاملة بقوة الحاجة إلى عمليات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية على مستوى من الكفاءة والفاعلية في منظمة الآيكان. ومن الضروري أن تكون هذه العمليات الخاصة بالترجمة على مستوى من الكفاءة والفاعلية لا يقل عن أية مجموعة أخرى في منظمة الآيكان حتى يتحقق النجاح للجنة الاستشارية العامة. وتحتاج أنظمة الترجمة أن تكون أكثر موثوقية مما هو عليه الحال في الوقت الحالي. كما أن تحديد المسؤوليات (بما في ذلك شكل من أشكال اتفاقية مستوى الخدمة) مع الموظفين والمقاولين ينطوي على درجة من الأهمية إذا كان ولا بد تطوير والحفاظ على معايير أعلى.

وتوصي المجموعة العاملة أن يطالب المجلس من هيئة الموظفين مراجعة مستوى فاعلية وكفاءة ممارسات الترجمة الحالية بهدف تنفيذ عمليات أفضل من الترجمة وزيادة التمويل لتوفير مجموعة واسعة من خدمات الترجمة. ويمثل ذلك مجالاً يجب أن تسعى فيه منظمة الآيكان جاهدة من أجل استمرار التحسينات.

1. الاستجابات المحددة لتوصيات ويست ليك

في هذا القسم تتناول المجموعة العاملة بالبحث التوصيات الواردة بتقرير ويست ليك كل على حدة. في بعض الحالات، تخرج التوصيات عن الترتيب الرقمي عندما ترى المجموعة العاملة أنها تستطيع الاستجابة والرد على إحدى القضايا بصورة مناسبة عن طريق تناول عدد من التوصيات بالبحث دفعة واحدة.

التوصية 1

أنه يجب زيادة عدد المعينين بلجنة الترشيح في اللجنة الاستشارية العامة من خمسة إلى سبعة، وأنه يجب إعادة زيارة هذا الهيكل في المراجعة التالية بعد مرور ثلاث سنوات والتي تتولى مباشرة الهيكل الإقليمي الجغرافي لمنظمة الأيكان القائم في ذلك الوقت. ولا تعتقد المجموعة العاملة أنه من اللائق إجراء تغييرات بالتوازن الإقليمي للجنة الاستشارية العامة بدون معالجة مسألة التوازن الإقليمي لمنظمة الأيكان ككل. ومن هنا تشجع المجموعة العاملة مجلس الأيكان في التحرك سريعاً نحو مباشرة مراجعة هيكل منظمة الأيكان الإقليمي بهدف خلق هيكل يعكس بصورة أفضل توزيع مستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم.

كما تعتقد المجموعة العاملة بأنه ليس هناك ضرورة لتغيير عدد مهام لجنة الترشيح باللجنة الاستشارية العامة في هذه المرحلة في الوقت المناسب، مع مراعاة النقاط التي تمت مناقشتها في القسم 3.2.2.3.

التوصية 2

أنه يجب وضع صياغة واضحة لمواقف كافة الأعضاء باللجنة الاستشارية العامة (و، بشكل نموذجي، المنظمات الإقليمية العامة).

وتؤيد المجموعة العاملة وبشدة فكرة صياغة المخططات الواضحة لأدوار أعضاء اللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة. وعلى وجه الخصوص، فإن توافر هذه المخططات أثناء مناقشة الأفراد عملية الترشيح لمنصب باللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة سوف يوفر الخطوط الإرشادية حول المتوقع في المستقبل. مع ذلك، وبدلاً من توفير مخططات لأدوار اللجنة الاستشارية العامة، فإن المجموعة العاملة توصي بقيام اللجنة الاستشارية العامة والمنظمات الإقليمية العامة بتطوير هذه المخططات وعرضها على إلى مجلس الأيكان للموافقة عليها. وتدرك المجموعة العاملة أن العمل الجيد الذي هو قيد التنفيذ باللجنة الاستشارية العامة يهدف إلى توفير مستوى أفضل من الشفافية والمساءلة لأعضاء اللجنة وتعتقد بأن تطوير مخططات الأدوار هو استمرار منطقي لهذا العمل.

التوصية 3

أنه يجب عدم المساس بالتوزيع الحالي للمنظمات الإقليمية العامة إلى حين إجراء مراجعة اللجنة الاستشارية العامة القادمة.

وتؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية. انظر القسم 3.2.1.1 للحصول على مزيد من المناقشة.



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للأيكان

التقرير النهائي

الإصدار : 2.0

الحالة: مسودة نهائية

آخر تحديث: 28 يناير 2009

التوصية 4

أنه يجب على منظمة الأيكان تنفيذ نظام تكاليف يعتمد على الأنشطة من أجل تحسين إدارة الموارد. تؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية حيث إنها تعتقد أن توافر المعلومات المالية بشكل أفضل سوف يحسن من قدرة منظمة الأيكان على تقييم مستوى أدائها بشكل أفضل. مع ذلك، تقر المجموعة العاملة أيضاً بالتحسينات التي تمت بالفعل خلال السنوات الأخيرة بالأنظمة المالية بمنظمة الأيكان وتشجع المجلس على الاستمرار في دعم هذا العمل.

التوصية 5

أنه يجب على منظمة الأيكان توفير مزيد من الموارد لدعم اللجنة الاستشارية العامة، إلى (ما يصل) إلى موظف واحد جديد لكل منطقة. وتوافق المجموعة العاملة على فكرة جمع المزيد من الموارد لدعم اللجنة الاستشارية العامة. مع ذلك، ليس بالضرورة إنفاق مزيد من الموارد على تجنيد مزيد من الموظفين في أفضل الحالات. انظر القسم 3.2.1.4 للحصول على مزيد من المناقشة.

التوصية 6

أنه يجب على رئيس اللجنة الاستشارية العامة التفاوض على اتفاقية دعم سنوية مع هيئة الأيكان، مع تحديد التوقعات ومؤشرات الأداء المتفق عليها.

تؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية وتعتقد أنها مكون هام من مكونات تحسين مستوى التخطيط والمساءلة والشفافية داخل هيئة مستخدمي الإنترنت. انظر القسم 3.2.1.4 للحصول على مزيد من المناقشة.

التوصية 7

يجب أن يظل منصب اللجنة الاستشارية العامة بالمجلس هو منصب للاتصال، مع تخويله بالصلاحيات للمشاركة الكاملة والوصول إلى المعلومات، مع عدم تخويله حق التصويت.

لا تؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية، لكنها توصي بدلاً من ذلك بمقاعد تصويت يتم تخصيصها من هيئة مستخدمي الإنترنت.

التوصية 8

أنه يجب تمديد فترة مهام المجلس وقنوات الاتصال الأخرى إلى عامين كاملين، مع مراعاة احتفاظ اللجنة الاستشارية العامة بحق الإقالة بموجب قواعد الإجراءات، القاعدة 11 - أصوات الإقالة.

نظراً للتعليقات بشأن التوصية 7 أعلاه، فإن التوصية بشأن قناة الاتصال بالمجلس ليست وثيقة الصلة بالموضوع. تؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية بالنسبة لقنوات الاتصال الأخرى باللجنة الاستشارية العامة.

التوصية 9

أنه يجب على هيئة موظفي الأيكان خلق دليل موجز ومتعدد اللغات خاص بمنظمة الأيكان واللجنة الاستشارية العامة، يستهدف مستخدمي الإنترنت المستقلين وهيئة مستخدمي الإنترنت. تؤيد المجموعة العاملة تطوير المواد التي تسمح لمستخدمي الإنترنت المستقلين من فهم منظمة الأيكان بشكل أفضل، والتعرف على دور مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة الأيكان. مع ذلك، توصي المجموعة العاملة بقيام اللجنة الاستشارية العامة بتطوير هذه المواد (مع قيام الموظفين بتقديم المساعدة اللازمة) بحيث يمكن أن تساعد هذه المواد في توفير احتياجات مستخدمي الإنترنت المستقلين بمستوى من الفاعلية والكفاءة في أنحاء العالم. كما تدرك المجموعة العاملة بأنه تم بالفعل إعداد مجموعة كبيرة من هذه المواد.

التوصية 10

أنه يجب على اللجنة الاستشارية تطوير:

- بياناً سنوياً بسيطاً للإنترنت يحدد القضايا الحالية والأولويات والأهداف والأنشطة خلال 12 شهراً التالية، مع تحديد الإجراءات اللازمة لإنجاح كافة هذه الأنشطة والأهداف. ومن الضروري أن تيسر هذه الوثيقة على قدم المساواة مع الخطط الاستراتيجية وخطط التشغيل بمنظمة الأيكان، مع ضرورة نشرها على الموقع الإلكتروني للجنة الاستشارية العامة.
- قبل دورة التخطيط السنوية القادمة لمنظمة الأيكان، يجب على اللجنة الاستشارية العامة تطوير خطة إستراتيجية خاصة بها (لاستكمال الخطة الإستراتيجية بمنظمة الأيكان الأوسع نطاقاً).
- بعد تطوير هذه الخطة الإستراتيجية، يجب على اللجنة الاستشارية العامة إعداد خطة تشغيل سنوية ترصد الأنشطة والموارد اللازمة لدعم الخطة الإستراتيجية خلال ذلك العام (استكمالاً لخطط التشغيل والخطط الإستراتيجية أيضاً ويناسب نفس دور التخطيط).

وتؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية. من الضروري أن تشارك كافة أطراف منظمة الأيكان في عملية التخطيط. تؤكد المجموعة العاملة على الحاجة إلى ربط جهود تخطيط اللجنة الاستشارية العامة بدورة التخطيط بمنظمة الأيكان. ومن الضروري استغلال دعم الموظفين بالشكل المطلوب للمساعدة في جهود التخطيط. انظر القسم 3.2.1.3 للحصول على مزيد من المناقشة.

التوصية 11

أنه يجب تمديد فترة مهام رئيس اللجنة الاستشارية العامة إلى عامين كاملين. تؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية، مع مراعاة "حق الإقالة" وفقاً للقواعد المعمول بها باللجنة الاستشارية العامة.

التوصية 12

أنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة استكشاف الطرق والوسائل للتمييز بين المنظمات التي تمثل أساساً مستخدمي الإنترنت المستقلين، ولذلك فهم من بين مرشحي هيئة مستخدمي الإنترنت، على عكس أولئك الأشخاص الذين يمكن تصنيفهم على أنهم يتبعون دائرة المستخدمين غير التجاريين (NCUC).

ويجري في الوقت الحالي تنفيذ تحسينات هامة بمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO)، بما في ذلك بحث دور مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة (GNSO)، ويجب أن يتم تنسيق هذه الجهود مع قيادة اللجنة الاستشارية العامة.

التوصية 13

أنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة نشر كافة اتجاهاته على الموقع الإلكتروني في فترة زمنية متوسطة يتم تحديده من خلال طلبات هيئة مستخدمي الإنترنت بشأن هذا القرار.

تؤيد المجموعة العاملة تطوير إجراءات أداء اللجنة الاستشارية العامة كجزء من عملية التخطيط المنتظمة كما تمت مناقشتها في التوصية 10. ومن الضروري اتخاذ قرارات فورية بشأن طلبات هيئة مستخدمي الإنترنت للحفاظ على مصالح هيئة مستخدمي الإنترنت في قلب قضايا منظمة الأيكان والثقة التامة في عملية الأيكان. توصي المجموعة العاملة بشدة بضرورة قيام اللجنة الاستشارية العامة بتضمين هذا الإجراء عند قيامها بتطوير إجراءات الأداء. كما تؤيد المجموعة العاملة نشر بطاقة تسجيل النقاط لكافة الإجراءات على موقع الإلكتروني للجنة الاستشارية العامة، مع قيام الموظفين بتقديم الدعم اللازم حسب الضرورة. مع ذلك، ونظراً للتحسينات في هذا المجال خلال الفترة الأخيرة، لا يمثل ذلك أولوية كبيرة.

التوصية 14 والتوصية 15

أنه يجب إجراء مراجعات امتثال هيئة مستخدمي الإنترنت مع تطبيق أحكام عدم الامتثال بالشكل الملئم.

أنه يجب على منظمة الأيكان تحديد عقوبات واضحة على عدم الامتثال. وتتضمن هذه العقوبات ما يلي: عدم الاستحقاق لمصاريف الانتقال التي تخصصها الأيكان؛ فقد حقوق التصويت؛ أو الإيقاف إلى حين تصحيح الموقف.

وتؤيد المجموعة العاملة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين مستوى المساءلة والشفافية مع هيئة مستخدمي الإنترنت، وتقر بما قدمته اللجنة الاستشارية العامة من عمل جيد في هذا المجال. وتسدعي مراجعات الامتثال منا التقدير، غير أنه في المقام الأول، يجب توجيه الجهود نحو تثقيف وتعليم هيئة مستخدمي الإنترنت حول قضايا الأيكان وتشجيعهم ودعمهم للمساهمة في مناقشات السياسة.

التوصية 16

أنه يجب مناقشة وتناول أية مسائل معلقة تتعلق بتقارير أومبيودسمان 05-1090 و 06-317، في أسرع وقت ممكن من جانب مجلس الأيكان أو اللجنة أو اللجنة الاستشارية العامة (كما ينبغي).

تعتقد المجموعة العاملة بأن هذه التوصية هي مسألة يختص مجلس الأيكان بمناقشتها.

التوصية 17

أنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة تطوير عملية محددة وواضحة لمشاركة مجتمع هيئة الإنترنت في تطوير المواقف من السياسة.

وتؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية بقوة. يمثل تقديم المشورة من وجهة نظر مستخدمي الإنترنت المستقلين ودمجها في عمليات تطوير السياسة بمنظمة الأيكان من الوظائف الجوهرية للجنة الاستشارية العامة. انظر القسم 3.2.2.1 للحصول على مزيد من المناقشة.

التوصيات 18، 21، 23، 24

أنه يجب على اللجنة الاستشارية استخدام نشرات أسبوعية متعددة اللغات بدلاً من قوائم البريد الإلكتروني الحالية لتمكين مجتمع الإنترنت من متابعة تطور المواقف من السياسة والمشاركة فيها. أنه يجب استخدام قوائم البريد الإلكتروني الخاصة لإجراء المناقشات غير العامة المناسبة. أنه يجب على منظمة الأيكان إدارة والالتزام بمحتوى النشرات الأسبوعية المختلفة للجنة الاستشارية العامة. أنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة استبدال قوائم البريد الإلكتروني بالنشرات الأسبوعية لإجراء المناقشات بشأن السياسة على وجه الخصوص، واستمرار تقييم الأدوات التي تعتمد على الويب لتسهيل المناقشة والعمل الجماعي.

تؤيد المجموعة العاملة استخدام أدوات العمل الجماعي في إنجاز عمل اللجنة الاستشارية العامة. وتؤيد المجموعة العاملة فكرة تشجيع قيام اللجنة الاستشارية العامة بتشجيع الشفافية في مناقشات السياسة. مع ذلك، تعتقد المجموعة العاملة بأنه يجب منح الفرصة لأعضاء اللجنة الاستشارية العامة وأعضاء آخرين من هيئة مستخدمي الإنترنت لاتخاذ القرارات بشأن أفضل الأدوات التي تناسب احتياجات المشاركين في مختلف الأوقات والمناسبات.

التوصية 19

أنه يجب على اللجنة الاستشارية العامة مد فترة التعليقات العامة إلى 45 يوماً من أجل إتاحة فترة أطول لإجراء مشاورات مجتمع الإنترنت في كافة الأقاليم والمناطق من العالم.

توصي المجموعة العاملة بأن تظل فترة التعليقات العامة 30 يوماً كما هي باستثناء الظروف الخاصة، وفي هذه الحالة قد تطلب اللجنة الاستشارية العامة مد هذه الفترة إلى 45 يوماً. انظر القسم 3.2.2.2 للحصول على مزيد من المناقشة.

التوصية 20

أنه يجب على مجلس الأيكان تعديل سياسة مصاريف الانتقال ليُتحمل تكاليف الإقامة (بما في ذلك وجبات الإفطار ورسوم الدخول على الإنترنت)، وإن أمكن، توفير أماكن الإقامة لأعضاء هيئة مستخدمي الإنترنت في الشارع الذي يُعقد فيه المؤتمر الرئيسي أو بالقرب منه. يجب أن يتم توفير مصاريف الاحتياجات اليومية (لتغطية النفقات اليومية الأخرى) نقداً ومقدماتاً لمن يرغب ذلك.

تؤيد المجموعة العاملة المبدأ العام القائل بأنه يجب على منظمة الأيكان تعويض الأفراد الذين يتم اختيارهم عن نفقات الانتقال المتعلقة بمهمة الأيكان وفقاً لسياسة الانتقال لديها. كما تؤيد المجموعة العاملة فكرة أن المشاركين الذين يتم تمويلهم عن طريق الأيكان يتحملون مسؤولية المشاركة بفاعلية في كافة أوجه الاجتماع. مع ذلك، فإنه يجب استخدام موارد الأيكان فقط في دعم الأفراد ممن يقومون بدور نشط في سياسة الأيكان وقضايا التشغيل. كما تشير المجموعة العاملة أيضاً أن منظمة الأيكان قد أصدرت سياسة جديدة لمصاريف الانتقال في أغسطس 2008 وتُتترح مراجعة هذه السياسة في نهاية 2009. ومن الضروري إتاحة الفرصة لتوفير بيانات الإدخال في هذه المرحلة. وكجزء من مراجعة 2009، فإنه من الجدير بحث إمكانية السماح للجنة الاستشارية العامة بأن تلعب دوراً أكبر في تحديد أفضل طريقة لإنفاق مصاريف الانتقال باللجنة الاستشارية العامة. وحيث أنه يمكن تنفيذ هياكل الحوكمة والمراقبة المناسبة، فإن هذا المنهج قد يحسن من مستوى فاعلية الأموال التي يتم إنفاقها.

التوصية 22



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للأيكان

التقرير النهائي

الإصدار : 2.0

الحالة: مسودة نهائية

آخر تحديث: 28 يناير 2009

أنه يجب على منظمة الأيكان الاستمرار في العمل بشأن سياسة اللغة، بما في ذلك خدمات الترجمة والخدمات الأخرى.

وتؤيد المجموعة العاملة هذه التوصية بقوة. حيث تمثل الترجمة التي تتم على درجة عالية من الكفاءة والفعالية دوراً هاماً في نجاح اللجنة الاستشارية العامة. وتوصي المجموعة العاملة أن يطالب المجلس من هيئة الموظفين مراجعة مستوى فاعلية وكفاءة ممارسات الترجمة الحالية بهدف تنفيذ عمليات أفضل من الترجمة وزيادة التمويل لتوفير مجموعة واسعة من خدمات الترجمة. وتحتاج أنظمة الترجمة أن تكون أكثر موثوقية مما هو عليه الحال في الوقت الحالي. كما أن تحديد المسؤوليات (بما في ذلك شكل من أشكال اتفاقية مستوى الخدمة) مع الموظفين والمقاولين ينطوي على درجة من الأهمية إذا كان ولا بد تطوير والحفاظ على معايير أعلى.

الملحق الأول: ميثاق المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة التابعة للجنة الحوكمة بالمجلس (أقرها المجلس بتاريخ 30 أبريل 2008) يتمثل الهدف من المجموعة العاملة في:

1. مراقبة (إلى جانب هيئة الموظفين) مستوى تقدم القائم على التقييم المستقل من خلال تحديثات مستوى التقدم الدورية التي يتم الحصول عليها من القائم على التقييم، وتوفير نقطة تركيز مستقلة للإدارة والتوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالمراجعة؛ (ملحوظة: تقوم هيئة الموظفين بتوفير تحديثات المراجعات للجنة الحوكمة بالمجلس، والمجلس والعاملة، وبالشكل المطلوب، كما يساعد الموظفون في ضمان توفير إمكانية وصول القائم على التقييم إلى المعلومات التي تخص اللجنة الاستشارية العامة السابقة وأنشطة هيئة مستخدمي الإنترنت؛ كما يضمن الموظفون أن يضطلع القائم بالتقييم المستقل بالتزاماته الواردة بالتعهد)؛
2. المساعدة في ضمان احتواء التقرير النهائي الذي يعده القائم على التقييم (المراجعة المستقلة) على البيانات والمعلومات التي تحتاجها المجموعة العاملة ولجنة الحوكمة بالمجلس لتنفيذ هذا العمل؛ (ملحوظة: تقوم هيئة الموظفين بتقديم المساعدة في تحديد احتياجات المجموعة العاملة ولجنة الحوكمة بالمجلس، وتفتح قنوات الاتصال مع القائم على التقييم للمساعدة في ضمان تلبية هذه الاحتياجات؛ ويشتمل ذلك على مراجعة هيئة الموظفين والمجموعة العاملة لمسودة التقرير النهائي)؛
3. بحث التقرير النهائي (إعداد القائم على التقييم المستقل)، وبيانات إدخال المجلس والتعليقات الواردة من أصحاب المصلحة والعاملة، ويبلغ لجنة الحوكمة بالمجلس برغبة اللجنة الاستشارية العامة، بوجه عام، في البقاء على هيكل منظمة الأيكان من عدمه؛ و
4. إن حدث ذلك، إجراء المشاورات الموسعة مع لجنة الحوكمة بالمجلس وإبلاغها بالرغبة في إجراء أية تغييرات في هيكل أو عمليات المنظمة لتحسين مستوى فاعليتها من عدمه –وتوصية لجنة الحوكمة بالمجلس بطرح اقتراح شامل لتحسين مستوى مشاركة مجتمع مستخدمي الإنترنت المستقلين في منظمة الأيكان.

سوف تقوم المجموعة العاملة بما يلي:

- (إلى جانب هيئة الموظفين) تلقي تقارير سير التقدم الدورية بشأن مراجعة اللجنة الاستشارية العامة للمساعدة في ضمان سير عمل القائم بالتقييم بالشكل الملائم، وأن التقرير النهائي الذي يعده القائم على التقييم (المراجعة المستقلة) يحتوي على البيانات والمعلومات التي تحتاجها المجموعة العاملة ولجنة الحوكمة بالمجلس من أجل تنفيذ عملهما، بالإضافة إلى توفير التقييم المستقل المطلوب؛
- تطوير (بمساعدة هيئة الموظفين) عملية وعرضها على لجنة الحوكمة بالمجلس وإعداد جدول زمني لإعداد وبحث الاقتراحات للتغيير –مع ضمان الوضع في الاعتبار التقرير النهائي وبيانات الإدخال الواردة من المجلس ومجتمع هيئة مستخدمي الإنترنت وأصحاب المصلحة والجمهور؛
- تطوير (بمساعدة هيئة الموظفين) مسودات المقترحات النهائية الشاملة الخاصة بتحسينات اللجنة الاستشارية العامة لتقوم لجنة الحوكمة بالمجلس بدراستها والحصول على تعليقات الجمهور؛ و
- إرسال مسودة المقترحات النهائية (بعد دراستها من جانب لجنة الحوكمة) للتعليقات العامة للمساعدة في ضمان الشفافية والمشاركة، وتوفير فرصة أكبر للجمهور لتقديم بيانات الإدخال والمناقشة وتقديم المشورة حول التغييرات المقترحة إلى اللجنة الاستشارية العامة ومشاركة مجتمع هيئة الإنترنت في منظمة الأيكان.



المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة للآيكان

التقرير النهائي

الإصدار : 2.0

الحالة: مسودة نهائية

آخر تحديث: 28 يناير 2009

تقوم هيئة الموظفين بتوفير الدعم والمساندة للمجموعة العاملة. تقوم المجموعة العاملة بإبلاغ لجنة الحوكمة بالمجلس إن كانت هناك حاجة إلى طلب المزيد من المعلومات لاستكمال أي من المقترحات من عدمه. عند تلقي توصيات المجموعة العاملة، تقوم لجنة الحوكمة بالمجلس ببحث هذه التوصيات وتوصية لجنة الحوكمة باتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الضرورة.

الملحق الثاني: مجموعة العمل لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة - ملخص سريع للمشاورات والتعليقات التي وردت حتى الآن

1. أجرت المجموعة العاملة جلسة مشاورات في اجتماع باريس تقدم فيه ويست ليك بعرض توصياته، وتمكن أعضاء الجماعة من طرح الأسئلة الخاصة بتوضيح القضايا الأساسية. ويمكن العثور على نص الجلسة من على الموقع الإلكتروني

<https://par.icann.org/files/paris/Paris-ALACReviewWorkshop-23JUN08.txt>

اشتملت المناقشة على الموضوعات الأساسية التالية:

- قضايا التمثيل الإقليمي، بما فيها لجنة الترشيح المعينة مقابل الأعضاء المنتخبين
- ما السبب في أن مقاعد التصويت بالمجلس خارج النطاق؟
- مزايا وعيوب زيادة عدد هيئة الموظفين

2. أجرت المجموعة العاملة جلسة مشاورات ثانية في اجتماع باريس حول القضايا التي طرحها تقرير ويست ليك. ويمكن العثور على نص الجلسة من على الموقع الإلكتروني

<https://par.icann.org/files/paris/Paris-ICANNBCGAt-LargeReviewWorkingGroup-25JUN08.txt>

اشتملت الموضوعات الأساسية في الحوار على ما يلي:

- الحاجة إلى مزيد من الوقت قبل فهم المراجعة
- مزايا وعيوب مقاعد التصويت بالمجلس والصعوبات التي تواجه إجراء عملية تصويت صحيحة
- الصعوبات في تحقيق مشاركة حقيقة للمستخدم
- الحاجة إلى توفير الميزانية على المستوى الإقليمي
- التغيير من خلال عملية التحسين المستمر
- ضرورة الأخذ في الاعتبار مشورة اللجنة الاستشارية العامة بجدية
- القضايا وليست الجغرافيا ربما تكون أفضل الطرق لإعادة التنظيم
- أهمية المنهج الإقليمي حيث يسمح بالاختلافات الثقافية
- ضرورة الإقرار بالدروس المستفادة من تاريخ اللجنة الاستشارية العامة

3. اجتمعت المجموعة العاملة باللجنة الاستشارية العامة خلال اجتماع باريس واشتملت المناقشة على التعليقات العامة حول التقرير ورغبة كلا الطرفين في التعاون المتبادل في المرحلة القادمة من عملية المراجعة.

4. وقد تم افتتاح منتدى للتعليقات العامة على الإنترنت لتلقي التعليقات حول المسائل والقضايا التي طرحها تقرير ويست ليك. ويمكن العثور على المنتدى (المغلق حالياً) في الأرشيف من على الموقع الإلكتروني

<http://forum.icann.org/lists/alac-final-2008/>

تم تلقي التعليقات من جمعية الإنترنت بأستراليا (ISOC-AU)، داني لانجر، سيلفيا كاراس وISPCP، وألان ليفين، وأوليفير إم جيه كريبين-بيبلاند، وألان جرين بيرج، واللجنة الاستشارية العامة. اشتملت الموضوعات التي تناولها المنتدى على ما يلي:

- الغرض الحالي من اللجنة الاستشارية العامة
 - توفير بعض الدعم للأغراض الحالية
 - اقتراح حاجة اللجنة الاستشارية العامة للمزيد من الوقت

- اقتراح خاص بعدم وجود غرض متواصل للجنة الاستشارية العامة وأنها لا تعبر عن آراء المستخدمين
 - قضايا إقليمية
 - يجب أن يكون التمثيل متناسباً مع عدد المستخدمين
 - اقتراح إمكانية تعيين ممثلين اثنين لا حق لهما في التصويت عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ
 - الهيكل بشكل عام
 - دعم الهيكل الحالي
 - حاجة المنظمات الإقليمية العامة إلى المزيد من الوقت (واقترح واضح بخصوص إغلاق هذه المنظمات إن لم تود أغراضها)
 - الحاجة إلى توضيح الطرق التي يمكن من خلالها للمستخدمين النهائيين المشاركة
 - الحاجة إلى التوسع لزيادة أعداد مستخدمي الإنترنت
 - تجميع الموارد
 - توفير الدعم لتجميع موارد إضافية اعتماداً على خطة واضحة
 - هيئة العاملين ليست المسؤولة دائماً؛ ويمكن نشر الموارد بطرق أخرى
 - الحاجة إلى هيئة عاملين مركزية لتنسيق الأنشطة
 - ضرورة تولي اللجنة الاستشارية العامة دور الرقابة على هيئة العاملين
 - الحاجة إلى ميزانيات إقليمية
 - العلاقة بكيانات منظمة الأيكابان
 - الحاجة إلى توضيح الأدوار
 - التداخلات الملحوظة ليست مشكلة
 - الصوت العام وثيق الصلة ويتجاوز حدود قضايا منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة
 - مقعد التصويت
 - دعم مقعد التصويت لتحمل المسؤولية تجاه المستخدمين النهائيين
 - توفير الدعم للحفاظ على الاتصال
 - التخطيط
 - الدعم من أجل التخطيط الأفضل للجنة الاستشارية العامة، والمرتبط بتخطيط الأيكابان
 - دعم التخطيط، ولكن يجب الحفاظ على الاستقلالية
 - ضرورة التخطيط من أجل التحسين
 - يجب أن يكون "مبسّطاً" حتى لا تصبح العملية هي محور التركيز
 - الأدوات
 - دعم استخدام أدوات أفضل
 - الحاجة إلى تذكر مشكلات إمكانية الوصول
 - فترات الاستشارة
 - 45 يوماً فترة طويلة للغاية
 - الترجمة
 - دعم الترجمة المتواصلة والأفضل، ولكن مع الحاجة إلى أخذ التكاليف بعين الاعتبار
 - تقرير ويست ليك
 - تم ترك بعض النقاط
 - غير تاريخي
5. أعضاء المجموعة العاملة الذين حضروا اجتماع المنظمات الإقليمية العامة بأفريقيا في 3 سبتمبر 2008. اشتملت الموضوعات الأساسية التي تم تناولها على ما يلي:
- دعم مهام NomComm المتزايدة للجنة الاستشارية العامة؛ الحاجة إلى تطوير آلية لتحديد العدد (حجم المنطقة، عدد مستخدمي الإنترنت،...)
 - دعم حقوق تصويت اللجنة الاستشارية العامة في مجلس الإدارة

يمكن الاطلاع على محاضر هذا الاجتماع على الموقع التالي

https://st.icann.org/afralo/index.cgi?meeting_summary_03_september_2008

6. أعضاء المجموعة العاملة الذين حضروا المؤتمر الهاتفي لمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة يوم 4 سبتمبر. اشتملت الموضوعات الأساسية في الحوار على ما يلي:
- تتميز اللوائح الأساسية للأليكان بالوضوح الشديد من حيث لا يُمنع أي شخص من أن يكون جزءاً في الدائرة الانتخابية لمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة لمجرد أنه ينتمي إلى دائرة انتخابية أخرى. ويجب إتاحة الفرصة لكافة الدوائر الانتخابية للمشاركة في المجموعة الاستشارية، ومع تنامي الأليكان سيكون هناك المزيد من هذا التداخل مع نفس الأفراد من مجموعات مختلفة، ولذلك فإنه من الضروري إلقاء نظرة أكثر دقة على الهياكل. وهذه التوصية وثيقة الصلة بالموضوع لكن يجب النظر إليها من جانب آخر يفرض أن قبول العرض القائم على مجلسين تشريعيين، والذي تم التأكيد عليه في فكرة المجموعة غير المترتبة التي من المفترض إعادة تشكيلها جذرياً مع دائرة المستخدمين غير التجاريين كنقطة بداية مركزية وجزء من مجتمع مستخدمي الإنترنت كما لم يتم التحديد بعد. ومع ذلك، أوضحت اللجنة الاستشارية العامة بوصفها هيئة أنها لم تكن تبحث عن أي مشاركة غير مباشرة في منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة ولكنها كانت تريد منح الفرصة للمستخدمين من الأفراد للمشاركة في منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة بصفتهم الخاصة.
- ويمكن الاطلاع على تسجيل لهذا الاجتماع على الموقع التالي

<http://audio.icann.org/gnso/gnso-council-20080904.mp3>

7. أعضاء المجموعة العاملة الذين حضروا اجتماع المنظمة الإقليمية العامة لأمريكا الشمالية في 8 سبتمبر 2008. اشتملت الموضوعات الأساسية التي تناولها الحوار على ما يلي:
- الغرض من اللجنة الاستشارية العامة
 - بوصفها وصياً على مصالح مستخدمي الإنترنت
 - اللجنة الاستشارية العامة ليس لها غرض مستمر
 - قد تختار المنظمات الانضمام إما إلى دائرة المستخدمين غير التجاريين أو اللجنة الاستشارية العامة أو كليهما
 - تحتاج اللجنة الاستشارية العامة إلى صوت أقوى يدافع عن مجتمع الإنترنت

يمكن الاطلاع على محاضر الاجتماع على الموقع التالي:

https://st.icann.org/naralo/index.cgi?summary_minutes_08_september_2008

8. أعضاء المجموعة العاملة الذين حضروا اجتماع اللجنة الاستشارية العامة في 9 سبتمبر 2008. اشتملت الموضوعات الأساسية التي تناولها الحوار على ما يلي:
- عضوية ما يزيد على دائرة انتخابية واحدة خاصة باللجنة الاستشارية العامة:
 - وافق البعض وعمل على تشجيع المرونة
 - اقترح البعض الآخر ضرورة توزيع المجموعات في شكل "مجموعات أعمال" و "مجموعات أخرى"
 - يجب أن تكون اللجنة الاستشارية العامة قادرة على إدارة ميزانيتها الخاصة
 - المخاوف من عدم تضمين كافة الآراء في تقرير ويست ليك

• صعوبة إشراك الأشخاص في الهيكل الحالي لأنه ليس بمقدورهم إدراك الفارق الذي سوف تحدته مشاركتهم

• ملاحظة أن الاستجابات سيتم إرسالها إلى منتدى التعليقات على الإنترنت

يمكن الاطلاع على محاضر الاجتماع على الموقع التالي:

https://st.icann.org/alac/index.cgi?09_september_2008_summary_minutes

9. تقديم مسودة خاصة من تقرير المجموعة العاملة باللجنة الاستشارية العامة على رئيسها. تم استلام التعليقات في مكالمات هاتفية جماعية.

10. تقديم مسودة خاصة من تقرير المجموعة العاملة باللجنة الاستشارية العامة على رئيس ونائب رئيس منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة. ويتم هنا تضمين تعليقات رئيس منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة:

إنه في يوم 8 أكتوبر 2008 في تمام الساعة 07:14، كتبت تريشيا دريكس:

< أرادت المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية العامة أن تقدم لكم هذه "النسخة المنقحة" لتزويدكم بالمعلومات.

<

شكراً جزيلاً على هذه النسخة المنقحة. على الرغم من أنه هناك أمور أعترض عليها (ومتى لم تكن هناك أمور بهذا الشكل؟)، فإنني أجد نفسي موافقة على معظم التوصيات. وتعكس التعليقات التالية بضعة اعتراضات. أجل، أعرف أنكم لم تطلبوا التعليقات، لذلك أرجو منكم أن تغفروا لي هذا الرد غير المهذب على نسختكم المنقحة.

من التوصيات التي استوقفتني الدعوة إلى زيادة حجم وقوة هيئة العاملين في سياسة الأيكان. إنني متخوفة دائماً من أنه كلما زاد حجم هذه الهيئة، زاد احتمال امتلاكها لسياستها الخاصة بشكل يعارض التركيز على مساعدة المتطوعين في أنشطتهم المرتبطة بالسياسة. إنني أتفهم الحاجة إلى المزيد من المساعدة تماماً، ولكن زيادة حجم هيئة العاملين ستزيد من حاجة المتطوعين إلى مراقبة ما تفعله – وقد يمثل ذلك كما كبيراً من العمل. ومن الأهمية بمكان البحث عن التوازن الصحيح بين المتطوعين العاملين فعلياً وهيئة العاملين التي تنفذ الأعمال. وأعتقد أن التوصية السادسة من ويست ليك تتميز بأهمية من حيث أنها قد تفرض بعض مسؤوليات هيئة العاملين في سياسة الأيكان على ريس اللجنة الاستشارية العامة – أتمنى أن تشتمل هذه المسؤولية أيضاً على مدخل إجباري في مراجعات الهيئة، بما في ذلك الهيئة العليا. إنني أعبر عن قلقي بشأن أمور أعتقد أنها على قدر من الأهمية وقد تتعارض مع بعض توصيات المجموعة العاملة فيما يتعلق بهذه التوصية.

كما أنني أدم بقوة تخصيص مقعدين في مجلس الإدارة يتم انتخابهما بمعرفة منظمات مستخدمي الإنترنت. فمن شأن ذلك أن يساعد في التعويض عن التصحيحات الزائدة عن الحد والتي حدثت خلال الانتقال من المراجعة الأولى إلى المراجعة الثانية للأيكان.

التوصية 5-11، إنني شخصياً أعتقد أن ذلك أمراً يسيراً، فاللجنة الاستشارية العامة مختصة بالمستخدمين ويجب أن تختص منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة/ دائرة المستخدمين غير التجاريين بالمسجلين – غير أنني أعتقد أنني أميل إلى كفة الأقلية بشأن وجهة النظر السائدة في منظمة

المساندة الخاصة بالأسماء العامة. وأنا أرى أن المشكلة هنا مشكلة تمييز، وليس بالضرورة أن تكون المشكلة في متطلبات العضوية التنظيمية في دائرة المستخدمين غير التجاريين.

التوصية: شرط الاعتراف بنصيحة اللجنة الاستشارية العامة، أعتقد أن هذا أمر غاية في الأهمية. وأود أن أضيف أن المجلس عليه أيضاً أن يقدم نفس الاعتراف المطلوب لتقديمه للجنة الاستشارية للحكومات. وبطبيعة الحال، إذا امتلكت اللجنة مقعدين في المجلس فإن ذلك الاعتراف سيكون أقل أهمية – رغم إلزام أعضاء المجلس بأن يكونوا في جانب المصلحة الكلية، فقد لا يمكنهم تمثيل اللجنة الاستشارية العامة بشكل ملائم في كافة الأوقات.

أشركم مجدداً

أ.

11. مشاورات اجتماع القاهرة، بما في ذلك الجلسات التي تم عقدها مع مجلس منظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة واللجنة الاستشارية العامة، بالإضافة إلى الجلسة العامة الخاصة بتقرير المجموعة العاملة الوسطي. والنقاط الأساسية التي تمت دراستها هي:

- دعم تخصيص مقعد له حق التصويت في المجلس (رغم عدم فهم دور المديرين بشكل جيد)
 - مقعد مجلس الإدارة
 - له قيمة رمزية
 - سيسمح بالمشاركة الفعالة للجنة الاستشارية العامة في المجلس وفي اللجان
 - مهم لإشراك المستهلكين في عملية الأيكان
 - إضافة بسيطة إلى آلية اختيار المديرين
- دعم مشاركة المستخدمين في النظام الوطني للاتصالات التابع لمنظمة المساندة الخاصة بالأسماء العامة؛ آلية غير واضحة؛ وضع مشروع قرار بشأن حاجة "القناة الفردية" إلى التحسين
- دعم التخطيط؛ إدراك ضرورة ربط أي موارد جديدة بالخطط
- يمكن توظيف المتطوعين بشكل أفضل وكذلك الهيئات الإقليمية/ دون الإقليمية لدعم أعمال الأيكان
- إدراك الحاجة إلى إنجاز المزيد من العمل بحيث يمثل المستخدمين بشكل أفضل؛ والمشاركة والتعليم هما الأساس
- يعتبر بناء القدرات أمراً غاية في الأهمية (خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية)

12. تم افتتاح منتدى التعليقات على الإنترنت عندما تم نشر التقارير الوسطية وأغلق هذا المنتدى في 12 ديسمبر. ويمكن العثور على ملخص للتعليقات على الموقع

<http://forum.icann.org/lists/alac-mid-consult/> ويشتمل منتدى التعليقات هذا على مسودة لتعليقات اللجنة الاستشارية العامة. وتم اعتماد النسخة النهائية من التعليقات في يناير من عام 2009.

الملحق الثالث: موافقة من جانب كال أويرباخ، عضو المجموعة العاملة لمراجعة اللجنة الاستشارية

إنني أتفق مع ما ورد بتقرير مجموعتنا العاملة. ومع ذلك، رغم موافقتي على كل التوصيات تقريباً، فإنني لست راضياً تمام الرضا. فقد كنت أرغب فيما هو أكثر من ذلك. ولكن مع العلم بإحراز تقدم بفضل الخطوات البسيطة بشكل أكبر من القفزات الواسعة، فإنني أرى هذا التقرير خطوةً في اتجاه الوصول إلى الهدف وليس الهدف نفسه.

إن تقريرنا عبء عن نتيجة لعمل قامت به أطراف عديدة؛ مجموعة ويست ليك التي قدمت التعليقات، وهيئة العاملين التي ساعدت على تنسيق النص، وأعضاء مجموعتنا العاملة. لقد أدهشتني الدرجة الكبيرة من الحوار المفتوح والدراسة المتفتحة للأفكار والغياب الكامل لأية برامج ذاتية المصلحة.

إن ما أكتبه هنا قد يبدو متجاوزاً لميثاق مجموعتنا العاملة. ربما. لكنه ضروري للغاية. وتعتبر اللجنة الاستشارية الموسعة التابعة للأيكان أحد مظاهر القضية المركزية للأيكان وهي: تشغيل أنظمة أسماء المجالات وعناوين بروتوكول الإنترنت على الإنترنت بحيث تخدم الصالح العام. وسوف تؤدي القيود الزائفة المفروضة على استفساراتنا إلى الحصول على نتائج زائفة. لقد اخترت أن أخطئ، إذا ما أخطأت، فيجانب معالجة أكثر شمولاً.

لقد رصدت الأيكان من قبل أثناء إنشائها؛ ولم أنس بعض الوعود¹ التي تم التعهد بها. ومن الضروري تذكر هذه الوعود واحترامها.

وكانت اللجنة الاستشارية العامة الحالية تمثل خطوة للخلف بداية من النظام الذي تم استبداله. وكان هذا النظام السابق ذاتي التنظيم والتمويل وتحول إلى نظام فعال بفضل النقاش وتبادل المعلومات. وكان دور الأيكان فيه تشغيل آلية الانتخابات فحسب. وكان الجمهور في هذا النظام هو الذي ينتخب الأشخاص ويعينهم في مجلس إدارة الأيكان، وهذا يتعد كل البعد عن اللجان المنعزلة تماماً، واحدة تلو الأخرى بشكل معقد، والتي كانت تمثل اللجنة الاستشارية العامة. أما اللجنة الاستشارية الحالية، بعد مرور ست سنوات من التمويل والإدارة المكثفة من قبل الأيكان، لم تقترب من نشاط أو مجال عمل سابقتها.

وفي رأبي أن الأيكان عليها أن ينبذ اللجنة الاستشارية العامة بالكامل وأن تعود إلى حالة الرهان على الوضع الراهن.

لكني لا أشعر بوجود دعم حقيقي ملائم في الأيكان لهذه النقلة.

لذلك فإنني مجبر على قبول التحسينات البطيئة في اللجنة الاستشارية العامة.

ورغم أنني أوافق بقوة على هذه التحسينات البطيئة التي توصي بها مجموعتنا العاملة، فإن النتيجة ليست حتى مجرد ظل بسيط لما كان عليه حال اللجنة السابقة.

وبدلاً من اقتراح المزيد من الأحكام البسيطة، سوف أركز هنا على أحد المبادئ الخاصة، وهو مبدأ مسؤولية الأيكان تجاه الجمهور.

بالنسبة لاعتقادي، أرى أن كل القضايا الأخرى فرعية بالنسبة لمشكلة مسؤولية الجمهور.

يجب أن يكون هناك شيء أو شخص يمتلك القوة المطلوبة لإلزام الأيكان بالوفاء بالتزاماتها بشأن خدمة المصلحة العامة.

فمن أو ما الذي يجب أن يمتلك هذه السلطة؟ وريدي على هذا السؤال بسيطة للغاية: يجب أن تكون الأيكان هي المسؤولة عن نفس الجمهور الذي تم إنشاء منظمة الأيكان من أجل مصلحته.

¹ على سبيل المثال، تجد أحد هذه الوعود في بيان إيستر دايسون، رئيسية الأيكان، الذي ألقته أمام اللجنة التجارية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، واللجنة الفرعية المختصة بالمراقبة والفحص، بتاريخ 22 يوليو 1999.

إن منظمة الأيكان مسؤولة فعلياً عن الأشخاص في ولاية كاليفورنيا من خلال النائب العام المنتخب جماهيرياً. إن فرضيتي تتمثل في أنه من الأفضل أن نعهد بهذه المسؤولية إلى مجتمع مستخدمي الإنترنت من أن نعهد بها إلى أحد المسؤولين الحكوميين.

فهيكال الأيكان معقد للغاية بشكل يجعل من المستحيل تقريباً لأي مجموعة، وليس الجمهور، أن تفرض المسؤولية على منظمة الأيكان.

علاوة على ذلك، لم يمارس مجلس إدارة الأيكان سوى سلطة ضعيفة على أنشطة المسؤولين التنفيذيين بالمنظمة وهيئة العاملين لديهم. وقد أدى ذلك إلى خلق موقف غير متوازن إلى حد كبير تكون فيه منظمة الأيكان وقراراتها في يد مجموعة غير مراقبة من العاملين في الأيكان. ويتمتع مجلس الإدارة بسلطة علاج هذه المشكلة، لكنه لم يبد أي علامات على أن من سلطته ذلك. وطالما أن لمجلس يسمح باستمرار هذا الموقف غير المتوازن، فلا يهم ما إذا كان مجلس الإدارة أو اللجنة الاستشارية العامة هي الجهة الأقوى الممثلة للجمهور: وطالما أن مجلس إدارة الأيكان يسمح لهيئة العاملين في الأيكان بأن "يديروا الأمور"، فلن يكون هناك رقابة فعالة على الأيكان، وبالتالي فإن مسؤولية الأيكان لن تكون ذات مقام.

لقد تم تقييد مجموعتنا العاملة؛ ولم يكن بمقدورنا أن نتعامل مع قضايا أكبر خاصة بهيكال الأيكان. كما أننا واجهنا غموضاً بشأن ما إذا كان ميثاق مجموعتنا يسمح لنا بتجاوز تقرير ويست ليك. ونتيجة لذلك، فإن أفضل ما تمكنا منه عمله هو أن نحاول علاج بعض الأعراض الخفيفة لنقاط ضعف اللجنة الاستشارية العامة.

وهناك سببان لهذا الضعف:

التعقيد الشديد للجنة الاستشارية العامة.

لم يتم تركيب كلمة "بزنطين" لوصف اللجنة الاستشارية العامة، لكنها تنطبق هنا. واللجنة الاستشارية العامة ببساطة لجنة معقدة وتتطوي على العديد من المستويات بين مستخدمي الإنترنت ومحركات صنع القرار في منظمة الأيكان. وعلى أدنى مستوى، يخدم مستوى المنظمة الإقليمية العامة التابعة للجنة الاستشارية العامة أغراضاً قليلة ويجب التخلص منه.

وليس من المحتمل أن تصبح اللجنة الاستشارية العامة مصدرراً فعالاً للمسؤولية أو النصح طالما أنها تحتفظ بشكلها المعقد. وسيشعر مستخدمو الإنترنت بأن مستويات اللجنة الاستشارية العامة تعمل من أجل عزل منظمة الأيكان ومنعها من الاطلاع على آرائهم.

امتلاك اللجنة الاستشارية العامة لسلطات قليلة.

من دواعي سروري أن مجموعتنا العاملة عالجت هذا النقص في السلطة جزئياً عن طريق التوصية بتخصيص مقعدين لهما حق التصويت في مجلس إدارة الأيكان. وكنت أود أن يكون هذا العدد أكبر من ذلك بكثير وأن يقل عدد المقاعد الأخرى.

ومن الأهمية بمكان ألا تتم تصفية اختيارات الجمهور للمديرين وتخفيفها من خلال لجنة التعيينات.

كما أن القدرة على شغل مقعدين يتمتعان بحق التصويت في مجلس إدارة الأيكان سيمنح اللجنة الاستشارية العامة بعضاً من الثقة الفعلية التي هي في أمس الحاجة إليها. غير أن هذه الثقة لن تكون ذات جدوى ما لم يكون من الممكن استغلالها بشكل جيد - الأمر الذي يتطلب قيام اللجنة الاستشارية العامة بدفع المزيد من الموارد إلى خارج حدودها.

ويوصى تقرير مجموعتنا بتوفير المزيد من الموارد ضمن حدود اللجنة الاستشارية العامة، وأنا أتفق بقوة مع هذه التوصية. بالإضافة إلى ذلك، إنني أعتقد بشدة أيضاً أن تكون هذه الحدود منفصلة ومستقلة قدر الإمكان، لدرجة تسمح بالمشاركة في اتخاذ قرارات توظيف أو فصل الأشخاص. (يمكن أن تكون المضامين القانونية لذلك مهمة لمنظمة الأيكان.)

وهذا الانفصال وهذه الاستقلالية يمكن أن يؤديا إلى بعض التبدد وربما سوء الاستخدام. إنني أؤمن بأن هذه المخاطر جديرة بالاهتمام. ويمكن لمنظمة الأيكان أن تقلل من هذه المخاطر عن طريق فرض الرقابة الجيدة والدقيقة والاعتماد على أي موارد يمكن أن توفرها الأيكان.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر أن اللجنة الاستشارية العامة ليست مستقلة فعلياً. فهذه اللجنة تعتمد على الأيكان

في التمويل وتوفير الموارد. وتشبه اللجنة الاستشارية العامة "اتحاد الشركات"، وهو شكل له سمعة مشكوك فيها لدرجة أنه تم حظره في بعض المناطق.

كما أنه ليس من المفيد أن يتم النظر إلى مهمة اللجنة الاستشارية العامة من منظور ضيق، حيث إن دورها أكثر من كونها مصدرًا للمشورة التي قد يختار آخرون في الأيكابان وضعها في الاعتبار أو لا.

وهذه المشكلات تجعل اللجنة الاستشارية العامة غير ذات فعالية. وهذا بدوره يقلل من شأن القيمة الملحوظة لمشاركة اللجنة من خلال أشخاص قد يفكرون في الانضمام إليها.

وتعاني اللجنة الاستشارية العامة من ضعف أكثر بسبب سياقها. فهذه اللجنة تم إنشاؤها بوصفها جمعية للنقاش المهذب. ورغم ذلك فإنها تعمل في خضم اضطرابات عظيمة.

وتمثل الأيكابان ميدان معركة سياسية تشتبك فيها القوى الاقتصادية والاجتماعية بطرق ليس بالضرورة أن تكون سارة. ومن المفترض أن يكون مركز وهيكل اللجنة الاستشارية الحالية أكثر من مجرد كونها شخص أعزل تائه في ميدان المعركة.

فهل يمكن لهذا الشخص الضعيف أن ينمو ليصبح عملاقاً في خضم المعركة؟ إن نظام الأيكابان القائم على التفضيلات الهيكلية الدائمة "لأصحاب المصلحة" المنتخبين يجعل من هذا الحلم واقعاً بعيد المنال.

لقد صدرت إلينا تعليمات بإغفال أخطاء اللجنة الاستشارية العامة على أساس أنها لا تزال جديدة وتحتاج إلى المزيد من الوقت. وأنا من جانبي لم أوافق على ذلك.

لقد تم إنشاء اللجنة الاستشارية العامة منذ ست سنوات. اللجنة عمرها ست سنوات وتم منحها مئات الآلاف من الدولارات، إن لم يكن أكثر، من التمويل المباشرة لمنظمة الأيكابان ودعم هيئة العاملين. وبالرغم من أن المرء قد يقول أن اللجنة الاستشارية العامة قد حققت بعض التقدم في هيكلها الرسمي وأعدت القليل من الكوادر المؤيدة النشطة، فليس من الممكن القول بأنها حصلت على تأييد واسع النطاق، خاصة عند مقارنتها بمئات الآلاف الذين حاولوا المشاركة في انتخابات الأيكابان لعام 2000.

إن اللجنة الاستشارية ليست نظاماً جديداً ولا مبرر للتغاضي عن أخطائها على أساس أنها جديدة وتحتاج إلى المزيد من الوقت.

وفي النهاية، أرغب أن أعبر عن خيبة أمني، فبعد مرور عام على بدء مطالبتنا، لا تزال الأيكابان غير قادرة على إنشاء سجل بيانات حديث خاص بتكاليف اللجنة الاستشارية العامة.

إنني أؤمن بأن تقريرنا كان مختلفاً جملة وتفصيلاً، وأنه عرض لسجل بيانات التكاليف التي تم توفيرها لصالح اللجنة الاستشارية العامة.

إن هذا النقص في البيانات المالية مثير للسخرية على نحو خاص، فنظام الانتخاب الذي سبق للجنة الاستشارية العامة تم تفكيكه بشكل كبير بسبب اعتباره مكلفاً للغاية.

حتى في ظل غياب البيانات المالية، فمن الواضح للغاية أن نظام اللجنة الاستشارية العامة، بما فيها هيئة العاملين في الأيكابان التي تدير هذه اللجنة، تفرض تكاليف باهظة للغاية. ومن الجلي تماماً، من خلال النظر ببساطة إلى عدد أعضاء هيئة العاملين المعنية وأرقام التمويل المرئية القليلة، أن اللجنة الاستشارية العامة أكثر تكلفة من النظام الانتخابي الذي حلت محله.

منظمة الأيكابان هي هيئة تنظيمية؛ تجري مناقشات وتتخذ قرارات سياسية، وليست فنية

يبدو لعدد كبير من الأفراد بداخل منظمة الأيكابان ممن يعتقدون أن المنظمة تتجاوز النزاعات السياسية، أن المنظمة هي شكل مبتكر يتم فيه تقييم الأفكار وفقاً لمعايير وموازين غير منحازة، مع مناقشة هذه الأفكار من خلال آراء صافية غير منحازة.

وهذه فكرة رائعة بالفعل. لكنها لا تتفق مع الواقع الفعلي.

والحقيقة هي أن الأيكابان هيئة حوكمة للإنترنت. وهي لا تقوم بأية نوع من التنسيق الفني. وتشارك في الهندسة الاقتصادية والاجتماعية.

ومنظمة الأركان هي هيئة تنظيمية كاملة الأركان.

وتظهر أهمية آثار اللوائح المعمول بها في منظمة الأركان. وتظهر آثار سياسات الأركان على مجتمع مستخدمي الإنترنت ويتم تقييمها بمليارات الدولارات الأمريكية (1.000.000.000 دولار أمريكي) كل عام. وتمثل قرارات الأركان أهمية كبيرة فيما يتعلق بابتكارات الإنترنت المشروعة.

ويجب ألا نتوقع المناقشات حول سياسة الأركان أن تكون مجرد مجموعة من القوالب الجاهزة أو مجرد مناسبات لتناول وجهات النظر الشخصية. ويجب علينا أن ندرك أن جماعات أصحاب المصلحة سيواجه كل منهما الآخر، وكل منهم مسلح بكافة الدروع والأسلحة السياسية

وفي أفضل الأحوال، تستطيع منظمة الأركان خلق المجال المناسب وقواعد المشاركة؛ ولا يمكن للمنظمة إيقاف المعركة.

أما اللجنة الاستشارية العامة ليست في موقف غير قوي. نظراً لأن اللجنة الاستشارية العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على منظمة الأركان، وتتم هيكلتها وتمويلها وتزويدها بالموظفين اللازمين، وتشغيلها عن طريق منظمة الأركان، فإن اللجنة الاستشارية العامة هي أداة ضعيفة في الوقت الذي تكون فيه مجتمعات أصحاب المصلحة من القادة والبيادق والفرسان.

يجب أن يكون الهدف طويل الأجل لمنظمة الأركان هو إنشاء لجنة موسعة أو لجنة استشارية عامة قادرة على التصرف نيابة عنها، وإدارة (وتمويل) شئونها الخاصة، وأن تلعب دوراً مباشراً ومهماً في العملية الفعلية التي تتخذ منظمة الأركان من خلالها القرارات.

مسئولية الجمهور

من أجل تجنب سوء الفهم، فإنني لا أقترح أي شيء كإجراء استفتاء عام على اللجنة الاستشارية العامة أو نطاق واسع حول كل من شئون الأركان. ولكنني أقترح أن تتطلب مسؤولية الجمهور أن يكون الجمهور نفسه هو اللجنة الاستشارية العامة، وأن يكون قادراً على امتلاك قدرات معقولة على مر فترة من الوقت لتحفيز اللجنة الاستشارية العامة على الاهتمام بشكل أكبر بالمصلحة العامة. ويمكن تحقيق ذلك بشكل ملموس من خلال العديد من الطرق، أكثرها صراحة امتلاك أغلبية الأصوات في مجلس الإدارة. ولكن هناك طرقاً أخرى. على سبيل المثال، ربما يؤدي اعتراض اللجنة الاستشارية العامة على أحد الأمور إلى بدء انطلاق متطلبات تصويت الأغلبية الساحقة أمام المجلس، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تبني ذلك الأمر.

ومن المعروف أنه ستكون هناك عقبات وقيود تفرض على هذه القوة من أجل دحض الأركان، ولكن هذه العقبات والقيود يجب أن تكون موانع تدعو إلى الاحتياط وتكبح الإجراءات المندفعة، ويجب ألا تمثل حواجز غير قابلة للتخطي وتناقش واقع المساءلة.

وهناك نظرية تقول أن مجلي إدارة الأركان يمثل الجمهور ويشكل الحصن الواقي للمساءلة. ومن الواضح أن المجلس يتمتع بسلطة توجيه وتغيير مسار الأركان إذا ما انحرف عن طريق المصلحة العامة. ورغم ذلك، يتم اختيار أعضاء مجلس إدارة الأركان من خلال طرق بعيدة تماماً عن قضايا الجماهير. ولذلك، مع تمتع أعضاء مجلي إدارة الأركان بالنزاهة الكبرى واهتمامهم الكبير بالمصالح العامة، فلا يتم اختيارهم من قبل الجمهور ولا يخدمون مصالحه.

(إن هذه العزلة عن الجمهور تمثل مشكلة أيضاً للجنة الاستشارية العامة، وهو السبب وراء اعتقادي القوي بأن اللجنة الاستشارية العامة لا يمكنها أن تدرس وسائل فعالة لمساءلة الجمهور حتى يتم تعديل هيكلها بشكل كبير وحذف بعض من طبقاتها.)

دور الجمهور ليس تقديم النصح في المقام الأول

لكي تكون اللجنة الاستشارية العامة صوتاً صالحاً وفعالاً لمستخدمي الإنترنت، يجب أن يكون لها مقعداً مخصصاً على الطاولة التي يتم عليها اتخاذ القرارات. والدور الاستشاري ليس كافياً.

ويرى العديد أن الدور العام السليم في الأركان هو دور سلبي بشكل كبير. وتنطوي هذه الرؤية على أن الأركان ستكون من الحكمة والإنصاف، إذا تم تزويدها بما يكفي من التعليقات الجماهيرية، سوف توفر أفضل الحلول

الممكنة.

وهناك مشكلتان في هذا الصدد هما:

أولاً، الأيكان بقدر ما نتمنى ليست مجتمعاً للحكمة والملوك الفلاسفة غير المكترئين. وقد أظهرت التجربة معه الأيكان أن الممارسة فيها نمطية؛ فهي تتوصل إلى نتائج تعكس بالضبط القوى التي تفرضها المصالح الصناعية والتقنية، وغالباً ما يتم إغفال المصلحة العامة.

ثانياً، كون النصيحة جيدة التكوين ليس بفضل فرض شرط مسبق على الشخص الذي يقدم هذه النصيحة، ولكن بفضل مقياس الثقة الذي يتم تطبيقه من قبل الطرف الذي يتلقى النصح. وفي المنتديات السياسية، مثل الأيكان، يكون مقياس جودة النصيحة شخصياً للغاية ويعتمد غالباً على جانب القضية الذي ينتمي إليه المتحدث والمستمع.

وللجنة الاستشارية العامة وللجمهور مصلحة خاصة في جعل نصائحهم مقنعة وقوية قدر الإمكان؛ ونادراً ما يتوجب علينا دعم اللجنة الاستشارية العامة في هذا الجهد ولكننا لا نبذل جهداً كبيراً في محاولة إجبار اللجنة الاستشارية العامة على المضي قدماً في هذا الاتجاه.

خطأ في تقرير ويست ليك

يعمل تقريرنا على رأب صدع كبير في تقرير ويست ليك. فذلك التقرير كان يتضمن توصية بالسماح للجنة الاستشارية العامة بتعيين شخصين يمكنهما مراقبة المجلس والتحاوور معه ولكن بحيث لا يمتلكان الحقوق، خاصة حقوق التصويت، والمهام التي يتمتع بها الأعضاء الكاملين في المجلس. وقد اعتمدت هذه التوصية على أن فرضية وجود عضوية كاملة بالمجلس من شأنها أن تبطل حرية اختيارات اللجنة الاستشارية العامة في دراسة مصالح الجماهير.

وفي هذه النقطة، أخطأ تقرير ويست ليك في فهم هذه الالتزامات القائمة على ثقة مديري الأيكان. وفي الواقع، نظراً لأن الأيكان مؤسسة "ربحية عامة"، فإن جميع مديري الأيكان أياً كانت الطريقة التي وصلوا بها إلى مناصبهم ملتزمون قانوناً بدراسة تأثير قراراتهم على المصلحة العامة، سواء كانت لصالح أو ضد أحد الأمور (أو حتى الامتناع عن التصويت). وبمعنى آخر، تمثل المصلحة العامة عنصراً مادياً يجب فحصه عند تحديد ما إذا كان أحد الأمور في الأيكان يمثل مصلحة.

وبناءً عليه، يجوز للمدير في اللجنة الاستشارية العامة، سواء كان يمتلك حق التصويت أم لا، أو يجب عليه في الواقع أن يضع المصلحة العامة في حسبانته عند تقييم الموقف الذي يجب الميل إليه بشأن أحد الأمور أمام المجلس.